



PROVISIONAL

A/41/PV.81
4 December 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/..

(قبرص)	السيد موشوتاس (نائب الرئيس)	: <u>الرئيس</u>
(عمان)	السيد العنسي (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(بنغلاديش)	السيد شودي (الرئيس)	: <u>شم</u>
(فيجي)	السيد طومسون (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>

- قضية فلسطين : [٣٥] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير

القبلة للتصرف

(ب) تقرير الأمين العام

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٢١٧٨ 86-64536/A ش

نظرا لغياب الرئسي تولى الرئاسة نائب الرئسي السيد موهوتاي (قبري) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٢٥ من جدول الاعمال (تابع)

قضية فلسطين :

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(A/41/35)

(ب) تقرير الامين العام (A/41/215-S/17916)

الرئسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان اذكر الممثلين انسه وفقا للمقرر الذي اتخذ هذا الصباح ، ستقبل قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند اليوم الساعة ١٧/٠٠ . ويجب على الممثلين الراغبين في المشاركة في المناقشة تسجيل اسمائهم في اقرب وقت ممكن .

السيد مودينغه (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ركزت الجمعية العامة اهتمامها اثناء الاسبوعين الماضيين على الحالة المحبطة والبالغة الخطورة السائدة في الجنوب الافريقي اليوم ، وهي منطقة تعيش في ظل تهديد مستمر وشامل بارتكاب الانشطة الهدامة وبالارهاب الذي ترعاه الدولة والموجه من بريتوريا ، لان هذا هو الرد الوحيد لهذا الكيان المنصري على الضغوط الداخلية والخارجية التي تتعاقد ضده و ضد فلسفته المقيتة القائمة على الفصل المنصري .

وعندما استعرضت الجمعية العامة الحالة السائدة في الجنوب الافريقي افريقي ، حددت من جديد الفصل المنصري والسياسات والممارسات التي يتبعها نظام بريتوريا المنصري بوصفها المصادر الاساسية لعدم الاستقرار والصراع القائم في المنطقة . وخلصت الجمعية العامة الى ان الجنوب الافريقي لا يمكن ان يعرف السلم والامن حتى يسحب النظام المنصري قوات احتلاله من أنغولا ومن ناميبيا ، وحتى ينهي سياسات زعزعة الاستقرار الاقليمي وأخيرا ، حتى يُقضى قضاء تاما على نظام الفصل المنصري الادم .

أمامنا اليوم تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ونحن إذ ندرس هذا التقرير لا يمكن إلا أن نشعر بالدهشة إزاء أوجه الشبه والتماثل الكبيرة القائمة ، على مستويات شتى ، بين الحالة السائدة في الجنوب الأفريقي والحالة السائدة في الشرق الأوسط ، وبشكل خاص أوجه الشبه والتماثل القائمة بين محنة الشعب الناميبي ومحنة الشعب الفلسطيني الذي سلبت منه أرضه ، فكلاهما يناضل في ظل عقبات هائلة من أجل استعادة الحرية والاستقلال اللذين أنكرنا عليه بقسوة وفظاظة .

ويؤكد التقرير المعروف علينا اليوم أن الحالة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مازالت تتدهور ، ويوفر لنا التقرير أدلة تفصيلية ومفجعة تؤيد ذلك .

ففي تحد صريح ومتعجرف للقرارات التي لا تحصى الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وفي مواجهة الإدانة الدولية الشاملة ، تواصل إسرائيل تشديد قبضتها لا على إقليم فلسطين المحتل فحسب ، بل وعلى الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في الحرب التي شنتها منذ عشرين عاما تقريبا .

لقد شهد العام الماضي استمرار مصادرة الأراضي التي يملكها العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وزيادة استفزازية في حجم وعدد المستوطنات الموجودة على هذه الأرض المسلوقة . وقد عمدت إسرائيل في تميمها على ممارسة السيطرة الكاملة على الأرض التي اغتصبتها ، إلى مواصلة سياستها القائمة على ربط اقتصاد الأراضي العربية المحتلة باقتصاد إسرائيل ، وضمان توجيه أي تنمية اجتماعية اقتصادية صوب منفعة دولة الاحتلال بدلا من تطوير سكان فلسطين الأصليين والشعوب العربية الأخرى .

ووفقا لنص تقرير اللجنة :

"واقترن هذا الضم الزاحف للأراضي الفلسطينية المحتلة ، كما هو الحال في السنوات السابقة ، بتدابير تستهدف قمع جميع أشكال المقاومة والتعبير السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي للشعب الفلسطيني ، فضلا عن أعمال العنف والاستفزاز التي تمارسها القوات الاسرائيلية والمستوطنون اليهود المسلحون ضد الفلسطينيين" . (A/41/35 ، الفقرة ٢٠)

لقد واصل الصهاينة ضمهم اللاشعري لمدينة القدس الشريف وأشاروا منذ عهد قريب جدا حفيظة العالم الاسلامي - خصوصا في الاراضي المحتلة ، بانتهاكهم عمدا واصراراً لحرمات الأماكن المقدمة في القدس وفي الخليل . لقد شهدت السنة المنصرمة أعداداً متزايدة من الفلسطينيين يُطردون وينفون من ديارهم ؛ ويحتجزون دون محاكمة ؛ ويسجنون في ظروف لا إنسانية ؛ ويتعرضون للتعذيب البربري القاسي على أيدي قوات الاحتلال .

ولقد أدى تخفيض الخدمات الطبية ، وسحبها كليا في بعض الحالات من الأراضي المحتلة الى زيادة في معدلات وفيات الرضع والى تدهور عام في الحالة الصحية الكلية للشعب الفلسطيني . ومما أشار استهجاننا في هذا الصدد ما ذكره التقرير المعروف علينا من أن لجنة خاصة من الخبراء تابعة لمنظمة الصحة العالمية منعها الاسرائيليون فعلا من دخول الأراضي المحتلة لخوفهم من فضح التجاوزات .

ويشير التقرير الاستيائي أيضا عندما يصف محنة الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين في لبنان ، لأن هذه الأرواح الاليمة المسكينة كانت تتعرض ، برغم فورات غضب العالم المتحضر ، لاعتداءات مسلحة شريرة . فهي بالإضافة الى كونها محرومة من الحماية من تلك الاعتداءات تفتقر الى العناية والتسهيلات الطبية اللازمة بعدها .

ان هذه الحالة ، مثل الحالة السائدة في ناميبيا والجنوب الافريقي برمتيه ، تشير السخط وتتطلب أكثر من أي وقت مضى اهتمامنا المباشر الكامل. فمن غير المقبول أن نكون قد ناقشنا هذه المسألة طوال هذه السنوات ولم نحقق شيئا يذكر من التقدم الحقيقي .

إن ما تمس إليه الحاجة الآن هو العمل ، وما من مقام أنسب من الأمم المتحدة لتحديد هذا العمل وتنفيذه . وكما ذكر اليوم رئيس اللجنة التي نبحت تقريرها :
 " إن الأمم المتحدة ، ولا سيما مجلس الأمن ، يتحملان مسؤولية واضحة عن ضمان السلامة الشخصية للفلسطينيين وعن تمتعهم بحقوقهم غير القابلة للتصرف ... وعن تشجيع التقدم صوب تحقيق الحل العادل والدايم وفقا لقرارات الأمم المتحدة " .

لقد قدمت قرارات لا تحصى تتضمن مطالب وإدانات والأهم من ذلك مقترحات لاتخاذ إجراءات دولية محددة ضد تعنت المهيمنة ووحشيتهم . ولكن ، وكما استُخدم حق النقض ضد قرارات مماثلة عن ناميبيا والجنوب الأفريقي وأحبطت من قبل هذه الدولة الغربية أو تلك في مجلس الأمن ، حرما على حماية الفصل العنصري ، كذلك لم تجد هذه القرارات العملية المنحى بشأن فلسطين سبيلها إلى التنفيذ بسبب انعدام التعاون وبسبب التحيز التام من دول غربية معينة إلى جانب إسرائيل .

ويحدونا الأمل في أن هذه السلبية لن تغلج مرة أخرى في إحباط أهم مقترح من بين المقترحات العديدة التي قدمت على مر السنين التي ناقشنا فيها هذه المسألة ، أي الدعوة إلى عقد مؤتمر سلام دولي يُعنى بالشرق الأوسط . ومن المأمول أن يعقد هذا المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة وأن تحضره كل أطراف الصراع العربي الإسرائيلي ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن . وإذا تم التوجه نحو هذه المبادرة بروح طيبة ، فإنها ستوفر الأساس للاتفاقات والإجراءات التي تؤدي إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للمشاكل التي تعصف بالشرق الأوسط . وعلى ضوء ذلك كنا نتوقع من جميع الأطراف أن تقبل هذا التحدي وتفي بالتزاماتها في السعي إلى السلام والأمن في الشرق الأوسط .

ولسوء الحظ - وكالمتوقع - لم تبد إسرائيل ولا حليفاتها الكبرى ، الولايات المتحدة ، رغبة حقيقية في هذا الاقتراح ، بل اتسم موقف الدولتين تجاه الموضوع بصورة عامة بالسلبية .

إن أعمال إسرائيل المتمثلة في الهجوم على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس العاصمة وفي اعتراض طائرة مدنية ليبية - في نفس الوقت الذي كان يبذل من يدعمونها قمارى جهدهم لتقويض السمعة والهيبة الدولية للأطراف الأخرى ذات النفوذ الهام في مسألة الشرق الأوسط - لم تؤد إلا الى تقليل فرص عقد المؤتمر في المستقبل القريب والى تهديد السلام في تلك المنطقة المضطربة .

لا يمكن أن نغفل الأمر أكثر من ذلك ولا يسمنا أن نسمح للحالة بأن تستمر على هذا النحو . ان رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، في استمراضهم الشامل لمسألة الشرق الأوسط ، أكدوا ايمانهم بأن قضية فلسطين تكمن في صميم المشاكل والصراعات في الشرق الأوسط وتستدعي الاهتمام العاجل : وأكدوا على الحاجة الى الانعقاد المبكر لمؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط وأدانوا الموقف السلبي لإسرائيل والولايات المتحدة تجاه عقد المؤتمر . وبغية تحقيق التقدم في هذه المسألة دعوا مجلس الأمن :

"للنظر في تشكيل لجنة تحضيرية بمشاركة الدول دائمة العضوية في المجلس للبحث عن إيجاد الوسائل والطرق الفعالة لعقد المؤتمر الدولي "

(A/41/697 ، الفقرة ١٦٨ ، المرفقتان ٥٤ و ٥٥)

ان حركة عدم الانحياز ملتزمة بالعمل من أجل انشاء اللجنة التحضيرية هذه التي تشكل مبادرة بناءة وواعدة وقوة دفع الى الامام نحو عقد المؤتمر الدولي المقترح وصوب تسوية حقيقية عادلة للمشاكل التي ابتلى بها الشرق الأوسط .

وفي هذا السياق نناشد ، من خلالكم سيدي الرئيس ، أعضاء مجلس الأمن جميعا ، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلا عن مؤيدي إسرائيل الآخرين ، أن يتعاونوا مع حركة عدم الانحياز ويقفوا معنا في اتخاذ هذه الخطوة البناءة الايجابية .

ان رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز، عندما تناولوا مسألة ناميبيا ، ذكروا ان أي تأخير في تحقيق استقلال الاقليم يعتبر لا أخلاقيا ويجب تفاديه ايا كانت الظروف . وبالمثل يمكن بل يجب أن ينطبق الشيء نفسه على استمرار قضية فلسطين المفجعة . لم يعد ممكنا تحمل المزيد من التأخير : فحقوق شعب بكامله، بل وبقائه ذاته ، معرضان للخطر . إن أمامنا فرصة لاتخاذ خطوة أولى نحو استعادة الحقوق غير القابلة للتصرف التي لا يمكن انكارها : ومن واجبنا الاخلاقي جميعا وواجب كل فرد منا ان يضمن الإقدام على تلك الخطوة .

السيد بتروفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : لقد درجت الامم المتحدة على إيلاء بالغ اهتمامها لقضية فلسطين . والمسؤولية الخاصة للأمم المتحدة تجاه مصير الشعب الفلسطيني وإعادة السلم الى هذه المنطقة المضطربة من العالم ، أي الشرق الاوسط ، هي التي توجب بالحاح على الجمعية العامة أن تتخذ تدابير جادة وفعالة لتسوية هذه المشكلة الخطيرة التي تؤرق ضمير البشرية .

وكما ذكر وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، الرفيق شفارنادزي في خطابه الاخير في الجمعية العامة :

"إننا نعتقد أنه يتعين على الامم المتحدة أن تتناول من جديد مسألة

التسوية في الشرق الاوسط" . (A/41/PV.6 ، ص ٥٦)

وليس من المبالغ فيه أن نقول إن الامم المتحدة أنجزت ، خلال ما يزيد على ٤٠ عاماً من وجودها ، عملاً هائلاً في إرساء الاسس القانونية والسياسية والانسانية الدولية لإقامة نظام عادل وثابت من العلاقات السلمية بين دول الشرق الاوسط ، وإنها كانت على حق إذ حددت أن الجانب الحاسم في حالة النزاع السائدة في تلك المنطقة هو مسألة تقرير المصير الوطني للشعب الفلسطيني .

وأكدت الجمعية العامة من جديد المبادئ الاساسية لتسوية عربية - اسرائيلية . بتأكيدهما الواضح لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والسيادة ، وحقه في إنشاء دولته المستقلة الخاصة به . واستحدثت القرارات ذات الصلة نهجاً سياسياً ترمي الى إيجاد مخرج من حالة النزاع بين اسرائيل وجيرانها العرب ، وتغيير العلاقات بينهم من علاقات الحرب والعداء الى علاقات السلم وحسن الجوار . ومنحت منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب في الامم المتحدة بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وتم التأكيد على ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في كل الجهود الرامية الى حل قضية فلسطين .

هكذا يعتبر المجتمع العربي ، منذ وقت بعيد ، أنه من البديهي أن النزاع العربي - الاسرائيلي لن يسوى بشكل نهائي وكامل إلا عن طريق ضمان حق كل شعب يعيش في منطقة الشرق الاوسط في الوجود المستقل والتنمية الحرة وإتاحة الفرصة له لتحقيق مصالحه وتطلعاته المشروعة . ومما لاشك فيه أن ذلك ينطبق في المقام الاول على مصير الشعب العربي الفلسطيني .

إن حرمان شعب من خمسة ملايين نسمة من وطنه ، وتركه يعاني كل يوم من أعباء الاحتلال الاجنبي ومن العيش في المنفى ، غير قادر على تقرير حاضره أو مستقبله بحرية ، لا يمكن أن يوصف إلا بأنه مفارقة زمنية صارخة .

وفي التحليل الاخير ، فإنه سوف يعني نيل الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة الخاصة به ، التنفيذ الكامل للقرار ١٨١ (الجزء الثالث) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ الذي لم يُلغى أبدا . ويتحدث هذا القرار عن ضرورة إنشاء دولتين في فلسطين - دولة يهودية وأخرى عربية . وقد تؤكد ذلك القرار في شكله ذاك ووافقت عليه أغلبية الدول الاعضاء . وإذا كان هذا القرار قد نفذ بالنسبة لشعب واحد ، فيجب القيام بكل شيء ممكن لضمان تنفيذه بالنسبة للشعب الاخر أيضا .

وبدون التوصل الى حل لهذه المسألة الاساسية لا يمكن أن يقوم سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . واليوم تقتضي الضرورة الملحة التسليم بتلك الواقعة على أنها حقيقة تاريخية ، تدفع الى اتخاذ اجراء فوري . وللأسف ، ترفض اسرائيل أن تفهم هذا . وتتحمل الدوائر الحاكمة في ذلك البلد مسؤولية كبيرة عن معاناة الملايين من الناس وتحطيم حياتهم .

وعلاوة على ذلك ، تشق اسرائيل في أنه لن ينالها قصاص ، ولذا تواصل تطبيق سياسة استعمارية تتمثل في ضم الاراضي الفلسطينية المحتلة والاعتداء على سيادة الدول العربية المجاورة وغير المجاورة وسلامتها الاقليمية . وتتخذ هذه السياسة طابعا

معروفا للعالم أجمع . وفي حقيقة الامر ، لا تختلف سياسة اسرائيل تجاه شعوب المنطقة
اختلافا يذكر عن السياسات التي كان يتبعها المحتلون في حقب وظروف سابقة من
التاريخ . فنحن نشهد نفس الممارسات المشينة المتمثلة في نهب السكان واستعمال
القوة وطرد السكان الاصليين من اراضيهم ومصادرة ممتلكاتهم وأراضيهم .

وتدل بيانات وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في
الشرق الادنى على أنه ، منذ احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية في ١٩٦٧ ، أرغم ٥٥٠
الف فلسطيني على مغادرة بلدهم ، ويعيش أكثر من ٢ ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني في معسكرات
اللاجئين في الاردن وسوريا ولبنان وغيرها من الدول . ولهذه السياسة أهداف إنسانية
وضيقة وشوفينية واضحة كل الوضوح : فهي ترمي الى تحطيم إرادة الشعوب العربية في
المقاومة واجبارها على قبول شروط اسرائيل ، بما فيها الحق الذي تعطيه لنفسها في
تقرير مصائر الشعوب في الشرق الاوسط .

إن اسرائيل تنتزع الآن ، سنة تلو الأخرى ، من حياة ودماء ١٠٠ ألف مواطن من
سكان الضفة الغربية وحدها ١,٢ بليون دولار من الدخل وتعتمد على جني أرباح أكبر من
ذلك . ويعيش عشرات الآلاف من المستوطنين الاسرائيليين والمستوطنين الجدد في راحة
كبيرة على الأراضي التي صودرت من أصحابها الشرعيين .

ولا يمكن لاية إشارة من اسرائيل الى ضرورة ضمان أمنها ومكافحة الإرهاب ولا
الإعلان بأعلى صوتها عن نواياها السلمية ورغبتها في رفع مستوى معيشة السكان في
الأراضي المحتلة ، أن تبرر انتهاكها الصارخ لقواعد القانون الدولي وميثاق وقرارات
الامم المتحدة التي هي عضو فيها .

ولم تعد هناك عملا أية اتفاقات أو معاهدات أو اتفاقيات دولية منظمة للعلاقات
بين الدول المتحضرة دون أن تطأها تل أبيب بالأقدام . فالغارات العقابية اليومية
التي تشنها اسرائيل على المخيمات الفلسطينية في لبنان ، والاعتقالات الجماعية ،
ومطاردة الأشخاص في الأراضي المحتلة ، والتعرض للطائرات بهدف تفتيشها ، وشن الغارات

التي لا مبرر لها على مدن ومواقع مسالمة ليست إلا شواهد قليلة - ولكنها بالفئة
الخطورة - على الممارسات غير المشروعة للصهاينة .

وإزاء ذلك كله لابد أن يخطر على البال السؤال التالي : هل تأمل اسرائيل حقا
في أن يهيئ لها هذا الاعتماد على القوة السافرة والمحاولات العنيفة لإرغام شعب بأسره
على العيش في محتجزات ، وسيلة فعالة لضمان أمنها لمدة طويلة ؟ إن مثل هذا التفكير
يعتبر استهزاء ليس فقط بالحقوق المشروعة للشعوب بل بالفطرة السليمة أيضا . كما
أنه يعرّض للخطر مستقبل الشعب الاسرائيلي ودولة اسرائيل .

إن العالم يدرك الآن بشكل متزايد أن تحقيق أمن شعب ما لا يمكن أن يتم إلا
بأخذ أمن الشعوب الأخرى ورغبتها في تقرير مصائرهما بنفسها في الاعتبار . وهذا هو ما
تشبته التجربة . فحتى الآن ، لم تستطع اسرائيل ، ولن تستطيع في اعتقادنا ، رغم
الوسائل الوحشية وإبادة الجنس المكشوفة التي تتبعها ، أن تحطم الشعب الفلسطيني
وطليعته السياسية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تدافع عن مصالحه المشروعة .
وجود الشعوب العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية حقيقة من حقائق السياسة
الواقعية ، ولا يملك كائن من كان ألا يأخذها في الاعتبار .

(السيد بثرورفسي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وغني عن البيان أن جانباً من اللوم عن بقاء الحالة في الشرق الأوسط دون تسوية ، بل وجانباً كبيراً منه يقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية . إذ أن قسماً كبيراً من المساعدة الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى الدول الأخرى يذهب إلى تمويل السياسة التوسعية والإرهابية لتل أبيب . فعلى مدى السنوات السبع الأخيرة وحدها ، والتي شنت إسرائيل خلالها حرباً كبرى وقامت بعشرات العمليات والحملات لمعاكبة الفلسطينيين ، دفعت واشنطن للدولة الصهيونية ١٢ بليون دولار .

والوقائع ساطعة . ولأننا نعرفها يتعذر علينا أن نصدق ما يؤكد الساسة الأمريكيون من رغبتهم في إقرار لسلم حقيقي في الشرق الأوسط . ف وراء هذه العبارات الجميلة والمنمقة نلمس محاولة إخفاء السياسة القديمة القائمة على تشجيع العدوان وقمع ظهر العرب وفي مقدمتهم الفلسطينيون لإجبارهم على التخلي عن حقوقهم المشروعة وأمانهم الوطنية ، والبحث عن لديهم الاستعداد لإبرام صفقات منفردة بشأن ما يسمى مثلاً بالحكم الذاتي الإداري في الضفة الغربية لنهر الأردن أو ما يسمى بالحكم الذاتي الكامل المنصوص عليه في اتفاقات كامب ديفيد .

وفي ظروف التوتر الحالي في الشرق الأوسط الناشئ عن ذلك النزاع الذي لم يحل بين إسرائيل والعرب ، تشعر جميع الدول المحبة للسلم بقلق بالغ لمشاركة إسرائيل في برنامج حرب الكواكب الأمريكي أو ما يسمى بمبادرة الدفاع الاستراتيجي . وفي وسعنا أن نتصور نوع النتائج التي يمكن أن تترتب على هذا المزيج المتفجر من الغطرسة الشوفينية وتكنولوجيا الفضاء . ومن المؤسف ، أن واشنطن ، كما يبدو مما سبق لا تخشى من "دوار الكواكب" المصاب به شريكها الاستراتيجي الأصغر .

ويحق لنا أن نتساءل عما إذا لم يكونوا هم أيضاً مصابين بذلك الطموح القاتل مع اختلاف واحد وهو أن مطامعهم تمتد لتشمل هذا الكوكب بأسره .

وكما ورد بوضوح في البيان الذي وجهه الاتحاد السوفياتي إلى الحكومة الإسرائيلية بمناسبة التوقيع على الاتفاق الخاص باشتراك إسرائيل في البرنامج الأمريكي لمبادرة الدفاع الاستراتيجي :

"إن القيادة الاسرائيلية ، إذ تسهم في تحويل الفضاء الخارجي الى ساحة للمواجهة ، تشجع على تفاقم التوتر في العالم وبالتالي في الشرق الاوسط . ولاشك في أن تصاعد التوتر يؤدي الى ابعاد احتمالات الوصول الى تسوية عادلة لنزاع الشرق الاوسط وهي تسوية من شأنها أن تحقق صالح جميع دول المنطقة" .

وينبغي أن يكون واضحا لأي سياسي غير متحيز أننا الآن نقف عند نقطة تحول في تاريخ البشرية ، أصبح من اللازم فيها أن نتخذ خطوة حاسمة نحو فكر سياسي جديد وصوب إدراك المسؤولية عن سلامة كوكبنا الواقعة على عاتقنا جميعا . وهذا على وجه التحديد هو الموقف الذي يتخذه الاتحاد السوفياتي من مسألة إيجاد تسوية في الشرق الاوسط .

ويرى الاتحاد السوفياتي أن من وسائل الخروج من الوضع الحالي أن يجرى إنشاء نظام شامل للسلم والامن الدوليين ينص حسبما أعلن في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي على جملة أمور من بينها :

"... الاحترام المطلق في الممارسة الدولية لحق كل الشعب في أن

يختار بطريقة سيادية سبل التنمية في بلاده وأشكالها" .

وباتباع هذا المنهج وحده يمكن الوصول الى حل عادل لمسألة مصير الشعب الفلسطيني . وبذلك ينفتح الطريق أمام التسوية النهائية للنزاع في الشرق الاوسط الذي يمكن عندئذ أن يصبح حلقة مستقرة في السلم والامن الدوليين . ولم يقتصر موقف الاتحاد السوفياتي على إصدار بيانات عن المبادئ والمعروفة بشأن تسوية النزاع العربي الاسرائيلي بل كان دائما على استعداد لاتخاذ خطوات ملموسة في هذا المجال وهو مازال على استعداد لاتخاذها .

ومازال مطروحا على الجمعية العامة ما اقترحه الاتحاد السوفياتي أصلا وهو عقد مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الاوسط على أن تشارك فيه جميع الاطراف المعنية مباشرة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

وهدف هذا المؤتمر - كما نتصوره - يجب أن يكون الوصول الى اتفاقات تكفل استعادة الدول العربية لجميع أراضيها التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وحق شعب

فلسطين العربي في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ؛ وحق جميع دول الشرق الاوسط بما في ذلك اسرائيل في أن تعيش في ظل السلم والامن . فقد أقر المجتمع الدولي من قبل بأن عقد المؤتمر الدولي هو أفضل الوسائل وأنه الوسيلة الوحيدة المقبولة في السعي لإيجاد حل لمشكلة معقدة مثل نزاع الشرق الاوسط . وقد لقيت فكرة عقد مؤتمر كهذا تأييدا في العديد من قرارات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط . ولقي عقد هذا المؤتمر تأييدا من جانب جميع الدول العربية المعنية مباشرة وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد يتساءل البعض عن السبب الذي يدعو الاطراف العربية في النزاع والمجتمع الدولي الممثل في الأمم المتحدة الى الإصرار على عقد مؤتمر دولي ورفض إجراء ما يسمى بالمفاوضات المباشرة والمتعددة - وليس هنا كلمة غيرها تؤدي المعنى المقصود - على النحو الذي تصر عليه الولايات المتحدة واسرائيل . وأعتقد أن الإجابة عن ذلك واضحة . فالأحداث التي وقعت في أعقاب اتفاقيات كامب ديفيد أوضحت بجلء عيوب سياسة المصفاة المنفردة كوسيلة للتفاوض بين العرب واسرائيل . والسمة المميزة للمفاوضات المباشرة التي تفرض على العرب هي الزامهم بالتخلي عن الحل العادل والشامل والسعي الى استخدام تلك المفاوضات لإرغام الجانب العربي أو الاطراف العربية التي تقبل هذا المسلك لحل المشكلة على التراجع عن المطالب العربية .

وهناك أنواع مختلفة من المفاوضات . فإذا تفاوض أحد الاطراف من مركز قوة سيمنه فرض شروطه ، ولكن ذلك ما هو إلا تشويه لفكرة التفاوض ذاتها . وقد أتاحت مفاوضات كامب ديفيد الفرصة لتحقيق ذلك على وجه التحديد .

فالعنصر الذي يسيطر على المفاوضات المنفردة هو المصالح الانانية ويسودها مناخ يؤدي الى تجاهل حقوق من لم يشاركوا فيها . ومن ثم تقضي الاتفاقات التي يتم التوصل اليها في مثل تلك المفاوضات الى إشارة تناقضات وخلافات جديدة . ويمدق ذلك بصورة خاصة على نزاع الشرق الاوسط الذي لا يمكن أن تكون التسوية فيه مستقرة إلا إذا

حلت جميع المشاكل الناجمة عن النزاع العربي الاسرائيلين وإلاّ إذا شملت جميع الاطراف
المعنية بالنزاع .

ونظرا للخصائص المميزة للنزاع العربي الاسرائيلي ، ولاسيما التداخل والترابط
الواضح بين مختلف جوانبه وكذلك بين مصالح الاطراف المعنية ، لا يمكن إيجاد حل
للمواجهة القائمة في الشرق الاوسط إلاّ بصورة جماعية وبالوصول الى اتفاقات تكون
مقبولة بصورة متبادلة . وينبغي البحث عن سبل إقامة السلم لمعالجة حالة التوتر
الشديد السائدة في الوقت الراهن . ونحن ، بطبيعة الحال على بينة من أن ثمة مشاكل
قائمة بين اسرائيل وبين هذا البلد العربي أو ذاك يحتاج حلها الى مفاوضات شائبة .
ولهذا السبب بالذات يقضي الاقتراح السوفياتي بأن تنشأ في إطار المؤتمر الدولي لجان
فنية تضم ممثلين عن جميع الاطراف المشتركة فيه ومجموعات شائبة لوضع تفاصيل
الاتفاقات التي تعني هذين الجانبين وحدهما* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد العنسي (عمان) .

(السيد بتروفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ولا يزال الاتحاد السوفياتي على استعداد ، ضمن إطار الجهود الجماعية ، للبحث عن نُهج حقيقية ومقبولة من كل الاطراف لإيجاد مخرج من المأزق الراهن في الشرق الاوسط . وسيواصل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إبداء المرونة اللازمة لإيجاد وسائل لإشراك جميع الاطراف المعنية مباشرة في مفاوضات جدية لتسوية النزاع في الشرق الاوسط . وكان هذا هو فحوى الفكرة التي تقدم بها ميخائيل سيرغييفتش غورباتشوف في محادثاته مع الرئيس الفرنسي ميتران بخصوص إنشاء لجنة تحضيرية ، بمشاركة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، تظلع بالعمل الضروري لعقد مؤتمر دولي . ومن شأن خطوة ملموسة كهذه ، تكفل استهلال عملية مفاوضات ، أن يكون لها أيضا تأثير مؤات على المناخ السياسي الاقليمي وأن تجعل الوضع في الشرق الاوسط اقل انفجارا . ويمكن للمرء أن يحكم من البيانات التي أدلى بها ممثلو بعض البلدان أن ليس كل واحد ينظر الى المؤتمر بنفس المنظار . فاسرائيل ، وحماها في واشنطن ، على الرغم من تقبلهم مؤخرا فكرة عقد مؤتمر دولي ، لا يرون فيه مع ذلك إلا نوعا من التغطية الدولية لطرقهم المنفردة لتحقيق السلم . والظاهر ، أنهم يرغبون في تحويل اللجنة التحضيرية إلى مظلة من نفس النوع ، وهذا لا يتمشى اطلاقا مع تطلعات جميع شعوب المنطقة ولا تخدم إلا هدف الخطط التوسعية لأولئك الذين لا يرون في احتمال تخفيف التوتر في الشرق الاوسط إلا تهديدا لمصالحهم الانانية الضيقة .

ومن رأينا أنه لا يمكن أن يكون لهذه الحالة إلا نهاية واحدة . فقد آن الاوان لاتخاذ خطوات عملية لتنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بكل المشاكل التي تؤشر على الشرق الاوسط . ومن المهم أن تنال فكرة المؤتمر الدولي ، مرة أخرى ، تأييدا واسع النطاق في الدورة الحالية للجمعية العامة . إن توحيد جهود جميع الدول لضمان التوصل الى تسوية سياسية عادلة وفورية سيعطي زخما ملموسا للبدء في تحرك نحو السلام . وفي هذا الصدد ، يتحمل الاعضاء الدائمون في مجلس الامن مسؤولية خاصة ، ولذلك ، فإن التفاهم فيما بينهم قد يؤثر على الحالة العامة في منطقة الشرق الاوسط على نحو جدي للغاية ويخلق مناخا مؤاتيا لاتخاذ خطوات محددة ولملموسة تستهدف عقد مؤتمر دولي .

(السيد بتروفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وليس من قبيل المصادفة أن كرس الوفد السوفياتي خلال مناقشة القضية الفلسطينية اهتماما كبيرا لآلية إيجاد حل للنزاع في الشرق الأوسط . ولا نظن أن أحدا ينكر الحقيقة الواضحة المتمثلة في أنه لا يمكن إقامة سلم مستقر وعادل في الشرق الأوسط دون التوصل إلى حل جذري للقضية الفلسطينية . إن التوصل إلى اتفاق مقبول من كل الأطراف بشأن المشكلة الفلسطينية هو مفتاح حل النزاع العربي الإسرائيلي ، وحل جوانب أخرى من المشكلة ، ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا في إطار مؤتمر دولي بمشاركة جميع الأطراف المعنية مباشرة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

إن الاتحاد السوفياتي يدعو ثانية من على هذه المنصة جميع الدول الأعضاء للاسهام في إيجاد حل للنزاع في الشرق الأوسط وإعلان استعدادها للتعاون مع جميع الذين يرغبون حقا في تنفيذ حل لمشكلة الشرق الأوسط يقوم على أساس عادل وثابت ، يأخذ في الاعتبار مصالح وحقوق جميع دول وشعوب المنطقة .

السيد آل فنّه (عمان) : ستبقى قضية فلسطين دائما أحد أهم وأبرز القضايا الدولية المعاصرة ، التي لا بد للأمم المتحدة بمختلف أجهزتها من أن تستمر مرتبطة بها إلى حين التوصل إلى حل عادل وشامل يضمنه المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني الذي لا بد له من استرداد أرضه وممارسة حقه في تقرير المصير وفي إقامة النظام الذي يختاره بنفسه . فالقضية الفلسطينية ، كما يعرف الجميع ، صميم مشكلة الشرق الأوسط ، وقد أدرجت على جدول أعمال الجمعية العامة منذ انشائها ولا تزال إلى اليوم تناقش سنة بعد أخرى في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية والخاصة المعنية ، وفي مجلس الأمن وفي المؤتمرات والحلقات الدراسية العديدة الأخرى . ومع ذلك فإن الخطوات الإيجابية نحو الحل المطلوب لهذه القضية الإنسانية الهامة ، الذي ينبغي أن يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، أمر لم يتحقق للأسف حتى الآن .

وهذا ما جعل المسألة تتعقد وتصبح من أخطر المشاكل التي يمكن أن تهدد الأمن والسلم الإقليمي والدولي ككل . كما أدى هذا الوضع المتردي إلى خلق تحدٍ رئيسي لمصادقية المجتمع الدولي في سعيه ، من خلال الأمم المتحدة ، لإعلاء المبادئ والأهداف المكرسة في ميثاقها .

ومن اطلعنا على التقرير الاخير للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، الوارد في ملحق الوثيقة A/41/35 ، نجد مدى رغبة الغالبية الصادقة من أعضاء الهيئة الدولية في التوصل السريع للحل العادل المنشود ، ومدى ما يلحق بالشعب الفلسطيني الصامد من ضيم وتنكيل من سلطات الاحتلال الاسرائيلي . ولا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن نقدر باخلاص جهود رئيس وأعضاء اللجنة المعنية . وفي المقابل نحث الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن على ضرورة الإسراع في تحريك الوضع الراهن المقيت على نحو يحقق انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بحضور كافة الأطراف المعنية . ونعتقد في نفس الوقت ، أن من الضروري أن يعاد تصحيح الوضع العربي الراهن بصورة قومية ، وأن تقف كافة الشعوب والبلدان العربية مجتمعة موقفاً موحداً تجاه دعم قضية فلسطين وتحرير الأراضي العربية المحتلة ، وأولها القدس الشريف .

ولقد أيّد بلادي ولا تزال كافة الجهود العربية السلمية الصادقة وسعت مخلصاً ولا تزال لدعم الموقف العربي الموحد المطلوب ، وتؤمن كل الايمان بصدق التوجه العربي باجتهاداته المختلفة ، بما في ذلك بالطبع محاولات البعض كسر حاجز الجمود الذي أحاق بالقضية الفلسطينية في السنوات الأخيرة .

ويهمنا التأكيد أننا ندعم كل مسمى عربي خيّر ، مثلما تقوم به حاليا جمهورية مصر العربية الشقيقة والمملكة الاردنية الهاشمية الشقيقة ، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بأدوار هامة بهذا الصدد . نتمنى لها التوفيق والنجاح لتنصب كلها فيما بعد في اطار المملحة القومية العليا للأمة العربية جمعاء .

اننا نحیی صمود الشعب الفلسطيني وممثليه الشرعيين ، ونطالب بالمزيد من التنسيق الصادق والفعال مع التوجهات العملية الواقعية للأشقاء في الاردن ومصر وسوريا ولبنان وبلدان المواجهة العربية باعتبارها الاقرب للأرض الفلسطينية السليبية والاكثر احتكاكا بأبناء فلسطين الصامدين في الأرض المحتلة أو المتواجدين للعيث مع أشقائهم في تلك البلدان العربية بسبب نكسات الحروب والتهجير التي تعرضوا لها من سلطات الاحتلال الفاشم . ونرحب بالاخ فاروق قدومي ، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وأعضاء الوفد المرافق الذين يشاركون معنا اليوم ببداء المناقشة العامة للبيند ٣٥ من جدول الاعمال المتعلقة بقضية فلسطين . كما نرحب بعودة الدكتور محمد الغرّا ، الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية لشؤون فلسطين والخبير الدبلوماسي العربي المحنك ، الذي عاصر عن قرب ولايزال مأساة شعب فلسطين وسكان الاراضي العربية المحتلة الاخرى . ولايزال يدافع بقوة وحماس عن الحق العربي المقدس .

وفي الختام ، أود أن لا يغوت وفد بلادي الاشادة بجهود الامين العام للأمم المتحدة وكبار مساعديه المختصين بقضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط . ولقد وجدنا فيما احتواه تقرير الامين العام الاخير عن البيند ٣٧ المعنون "الحالة في الشرق الاوسط" والوارد في الوثيقة A/41/768 بتاريخ ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ من صدق واعتراف بالامر الواقع الراهن بكل أبعاده الايجابية والسلبية المختلفة ، أملا كبيرا نرى ضرورة دعمه وتأييده بصورة متواصلة نحو الانعقاد السريع لمؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ، والبدا على الفور بتشكيل اللجنة التحضيرية له بهدف ابعاد شبح الحروب والقتل والتشرد عن منطقة الشرق الاوسط وإضفاء طابع النجاح لحل عادل للقضية الفلسطينية باعتبارها من أهم القضايا العربية المعاصرة .

ولاشك أن وحدة الموقف العربي والاسلامي ، واستمرار تضامن دول عدم الانحياز وكافة التجمعات الاقليمية والدولية الاخرى لهو من الامور المهمة التي تخدم عملية التوصل للحل العادل المرجو . وسوف تكون خير هدية يمكن تقديمها الآن للشعب الفلسطيني والمواطنين العرب الواقعين حاليا تحت نير الاحتلال الاسرائيلي ، الوقف التام للحرب المدمرة غير المبررة بين ايران والعراق من ناحية ، ووقف كافة أعمال الاعتداءات الاجنبية الخارجية والداخلية ضد وحدة التراب اللبناني الشقيق ليعود لاشقائنا في هذه البلدان الامن والسلام ، والتفرغ للتوجه معا نحو دعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

السيد الاتاسي (الجمهورية العربية السورية) : ان الجمعية العامة

للأمم المتحدة تناقش بند قضية فلسطين منذ ما يقارب الأربعين عاما ، عندما أقدمت على اصدار القرار رقم ١٨١ (د - ٢) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ والمعروف بقرار التقسيم . لقد أنشأت الجمعية العامة دولة يهودية في فلسطين المحتلة ، وضد ارادة شعبها الفلسطيني العربي الذي كان يشكل الغالبية العظمى للسكان . كما تضمن القرار انشاء دولة عربية لم يتح لها المجال لترى النور نتيجة للتخطيط الامبريالي الصهيوني والذي يقوم على تهويد المنطقة بأكملها خدمة للامبريالية العالمية .

واذ تهتم الأمم المتحدة بهذه القضية الغريدة من نوعها وتوليها الاهمية الاولى من سلم اهتماماتها ، فلأن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الاساسية في هذه القضية عندما أنشأت هذا الكيان الصهيوني الممطنع وساهمت مساهمة كبيرة في معاناة هذا الشعب وتشريده من دياره خلال هذه الحقبة من الزمن . ان المحنة التي يعيشها الشعب العربي الفلسطيني تستمد بلا شك جذورها من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بانشاء دولة اسرائيل .

ومادام الحديث عن دور الأمم المتحدة في انشاء هذا الكيان الصهيوني ، فاننا نعبر عن بالغ ارتياحنا ونسجل لهذه المنظمة ، بالرغم من الضغوط التي تمارس عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، تقديرنا الغاثق لكونها كشفت حقيقة محنة الشعب

الغلسطيني وتضامنت معه في التأكيد على حقوقه الشابتة غير القابلة للتصرف ، واقرت ان مشكلة الشعب الغلسطيني ليست عبارة عن مشكلة لاجئين ، تنظر اليهم الامم المتحدة بنوع من العطف ، وانما هي مشكلة قومية ووطنية وسياسية ولها ارتباط وثيق بالسلم والامن في المنطقة وبالتالي في العالم ككل . ان حقوق الشعب الغلسطيني التي تتمثل في حقه في تقرير مصيره وبناء دولة مستقلة على تراب فلسطين وحقه في العودة الى وطنه وأرضه هي حقوق لا يمكن للمجتمع الدولي ان يتساهل بشأنها وأصبحت جزءا من ضمير ووجدان الامم المتحدة والتي بدون ذلك لن تهدأ منطقة الشرق الاوسط والنزاع القائم فيها .

وتجاوبا مع قضية الشعب الغلسطيني ، والمحاولات الجادة في رفع الظلم عنه ، فاننا نسجل أيضا لهذه المنظمة دورها في اضاءة وتسليط الاضواء على طبيعة الكيان العنصري الصهيوني الذي احتل أرض فلسطين وعلى طبيعة هؤلاء المهاجرين من شتى أنحاء العالم ، لا رابطة تربطهم ولا تاريخ يجمعهم ولا لغة توحدهم . عندما وصفتهم بالعنصرية أي أنها وصفت كيانهم الصهيوني بالعنصرية والتمييز العنصري وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ (د - ٣٠) لعام ١٩٧٥* .

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

ومهما حاولت الصهيونية ، ومن وراثتها حمايتها الامريكويون ، ازالة هذا الوصف فان جهودها متبوء بالغفل نظرا لقناعة المجتمع الدولي ، ممثلا بهذه الجمعية ، بان ما لحق بالفلسطينيين من تشريد وارهاب وتقتيل هو من عمل الصهيونية ، ولا يجاريها فيما قامت به إلا النازية وإلا نظام الغمل العنصري في جنوب افريقيا .

وأخيرا فاننا نعرب عن تقديرنا لهذه الجمعية ونسجل بكل تقدير مواقف الدول المحبة للسلام ، عندما كشفت حقيقة النظام الصهيوني بكونه كيانا غير محب للسلام في قرارها دإط - ١/٩ المؤرخ في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ .

ان قضية فلسطين وقضية الشعب الفلسطيني مازالت تشكل سابقة فريدة في تاريخ البشرية . ولن يعرف التاريخ في المستقبل نوعا من الظلم والاضهاد وقع على شعب مثلما هو واقع الظلم الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني . فلقد هجر هذا الشعب من أرضه ووطنه وسرقت بلاده واغتصبت حقوقه ومازال يعاني الحرمان والتشريد والبطش على أيدي ضداد آفاق ، لغظتهم مجتمعاتهم التي كانوا يعيشون فيها لقوقعتهم وعنصريتهم ، وقدموا من مختلف أصقاع العالم ليحلوا محل الشعب الفلسطيني في أراضي وبيوتهم ومزارعه وقراه . ولقد مرت شعوب كثيرة بتجربة الحكم الاستعماري وعانت شعوب من قهر وبطش الاستعمار ولكنه لم يبلغ من الاجرام والظلم ما بلغه الاستعمار الاستيطاني العنصري الصهيوني في فلسطين . فهو استعمار ليس هدفه السرقة ولا الاستغلال ولا النهب فحسب بل هدفه هو افناء الشعب الفلسطيني عن بكرة أبيه ومصادرة وطنه وأرضه . هذا هو الاستعمار الاستيطاني العنصري الذي أوجدته بريطانيا العظمى في فلسطين المحتلة ، وهذا هو الاستعمار الاستيطاني العنصري الصهيوني الذي شرعاه الولايات المتحدة الامريكية وترسخ جذوره على أرض فلسطين .

لنعد قليلا الى الوراء الى عام ١٩١٧ ، الى الموعد المشؤوم الذي قطعت به بريطانيا العظمى ، والامبراطورية التي لا تغيب عن أراضيها الشمس ، بلسان وزير خارجيتها آنذاك اللورد بلغور ، الى الصهيونية العالمية الممثلة باللورد روتشيلد ، وهو اليهودي والصهيوني ، من أجل الوطن اليهودي في أرض فلسطين ، ضد ارادة شعبها ، الذي هو الشعب العربي الفلسطيني .

ومهما كانت الصفة غير الشرعية وغير الاخلاقية لهذا الوعد ، فهو وعد من قبل بريطانيا بمنح أرض لا تملكها الى مجموعة من الغرباء لا حق لهم فيها . وقد يتساءل المرء لِمَ أقدمت بريطانيا على هذا العمل غير الاخلاقي ؟ ألم يكن بإمكانها أن تقدم لزعماء الصهاينة قطعة من أراضيها بالقرب من لندن أو مانشستر أو يوركشاير يقيمون عليها وطنهم المزعوم عوضا عن تشريد شعب بكامله وجعله لاجئا يعيش تحت الخيام ؟ هل يفغر التاريخ لبريطانيا فعلها هذا ؟ وهل تنسى الاممات الفلسطينية من كان السبب في قتل أبنائهن ؟ الاجوبة على كل هذه التساؤلات واضحة . فتاريخ الاستعمار البريطاني واضح ويترك بصماته التي لا تمحى ، فما هو في جنوب افريقيا وفي جزر مالغيناس . فهو سبب محنة الشعب الفلسطيني ، وهو سبب محنة شعب ناميبيا وجنوب افريقيا ، وهو سبب محنة الشعب في جزر مالغيناس التي هي جزء لا يتجزأ من أراضي الأرجنتين .

لئن تراجع دور بريطانيا في دعم المخططات الصهيونية على حساب الحقوق العربية الى النسق الثاني ، فهو في جميع الاحوال دور تابع للامبريالية الامريكية وللصهيونية العالمية . واود ان اؤكد من على هذا المنبر بأن شعبنا العربي في جميع اقطاره لن ينسى لبريطانيا دورها الاستعماري العنصري الذي سلم فلسطين للصهاينة المفتصبين وهدد شعبها من ديارهم . ان هذا الشعب لن ينسى تسخير جميع الامكانيات البريطانية لخدمة مخططات الصهيونية العالمية وقاعدتها اسرايل في التوسع والعدوان وأعمال الابداء . كيف ينسى الشعب العربي العدوان الذي شنته بريطانيا في عام ١٩٥٦ بالتنسيق الكامل مع اسرايل على مصر عبد الناصر بحجة حماية الملاحة في قناة السويس . ان الشعب العربي لن ينسى جميع المؤامرات والدماس التي تحيكها بريطانيا لتكريس الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية والعربية ومباركتها لكل عدوان ترتكبه اسرايل ضد الامة العربية . ان بريطانيا مازالت تنكر جميع حقوق الشعب الفلسطيني وتتنكر لها . وتاريخ بريطانيا في اضهاد الشعوب حافل والمجال لا يتسع لذكره في هذه المقالة .

لايزال الكيان الصهيوني يرفض القرارات المادرة عن الامم المتحدة ، سواء ما صدر عن الجمعية العامة أو ما صدر منها عن مجلس الامن . ومازال يرفض الاعتراف

بالحقوق الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وحقه في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة على تراب فلسطين على الرغم من الاعتراف المتزايد من قبل شعوب العالم قاطبة ، وبالرغم من التأييد الذي يحظى به شعب فلسطين من قبل غالبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة . فما زال هذا الكيان الصهيوني مستمرا في عملياته الارهابية للاستيلاء على الاراضي العربية واجبار سكانها العرب ، أهل البلاد الاصليين ، على الهجرة والنزوح الى خارج البلاد . وكوسيلة لارهاب المواطنين الفلسطينيين يقوم النظام الصهيوني بارتكاب الاعتداء تلو الاعتداء على الاماكن المقدسة واماكن العبادة ويقوم بالهجوم المسلح على المدارس والجامعات حتى يتمكن من اغلقها وطردها طلابها . ان حرمان السكان الفلسطينيين من مواردهم الطبيعية والتماذي في تضيق فرص العيش امامهم هو ما تصر عليه السلطات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة استكمالا لسياستها في التهجير .

لقد ضمت سلطات الاحتلال مدينة القدس وجعلتها عاصمة أبدية لاسرائيل تحت مسموع وبصر المجتمع الدولي ، متحديا بذلك قرارات الامم المتحدة وميثاقها واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ .

ان اسرائيل ماضية في تنفيذ مخططاتها الصهيونية الرامية الى افراغ الارض من سكانها . ان اسرائيل ماضية في تنفيذ مخططاتها الرامية الى ترك باب الهجرة اليهودية مفتوحا لاستقبال أكبر عدد من المهاجرين الجدد . ان اسرائيل مازالت ماضية في تنفيذ مخططاتها الاستيطانية وبناء المستوطنات في الضفة وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية . وادارة الاستيطان في الوكالة اليهودية تُشمر عن ساعديها يوميا للمزيد من الاقتراحات بانشاء اعداد كبيرة من المستوطنات . ففي مرتفعات الجولان السورية المحتلة لوحتها بنى النظام الصهيوني ٤١ مستوطنة وهجروا أكثر من ٩٠ في المائة من سكانه . وفي الضفة والقطاع أكثر من ١٧٠ مستوطنة ، الامر الذي يشكل انتهاكا صارخا لقرار مجلس الامن ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي أكد عدم قانونية المستوطنات الاسرائيلية .

ان اسرائيل لا يهدأ بالها إلا حينما ترى مخططاتها الاستيطانية والتوسعية آخذة في التطبيق . لقد تظاهرت بقبولها للقرار ١٨١ القاضي بالتقسيم . وأين هي من قرار التقسيم هذا ؟ انها لم تتقيد به أصلا وما زالت ماضية في نقضه خطوة خطوة . ونظرة سريعة على خريطة المنطقة ترينا كيف احتلت اسرائيل بقية أراضي فلسطين التي أوصى القرار بتخصيمها للدولة الفلسطينية ، وذلك ضمن سلسلة من المآسي على حساب نزوح مئات الآلاف من أبناء هذا الشعب المكافح .

لقد أدرك العرب منذ وعد بلفور أن الصهيونية هي حركة استيطانية توسعية وليس لها أية صلة بالديانة اليهودية ، هدفها استعمار فلسطين بكاملها وإنشاء دولة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات . أي انها لا تقتصر على استعمار فلسطين واحتلالها بالكامل ، بل ان مخططاتها التوسعية تشير الى انها ماضية في احتلالها أراضي عربية أخرى . ان الاستمرار في سياسة بناء المستوطنات لهن أكبر دليل على أن اسرائيل لا تعتزم إعادة الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها الى أصحابها الشرعيين . ألم يصرح زعماء اسرائيل بأن الضفة الغربية وقطاع غزة هما جزء لا يتجزأ من أراضي اسرائيل ولا ينوون التنازل عنها . ألم يصرح شامير :

"ان اسرائيل لم تأخذ الأراضي بالغزو من أصحابها الشرعيين وإنما حررتها من بلدان غزتها في عام ١٩٤٨ . ويضيف " ونحن لم نضمها ولن نضمها فهي جزء من أرض اسرائيل وما هو جزء من أرضكم فإنكم لا تضمونه"

وفي الحقيقة فإن حقيقة اسرائيل لخصها وزير خارجية السنغال ورئيس المؤتمر

الدولي القومي المعني بقضية فلسطين عندما قال :

"ومهما اختلفت ذرائع اسرائيل التي تبرر ارتكابها للاغتيالات

والعدوان وشنّ الغزوات ، يظل منطقها واحد ، منطق السياسة الصهيونية التي

تستهدف في النهاية إخضاع الشعب الفلسطيني وإنشاء ما أسماه بن غوريون

بمملكة داود الثالثة واسرائيل الكبرى ممتدة من النيل الى الفرات" .

ان واقع الامر يدل بشكل قاطع بأن اسرائيل لن تعمل أبدا على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، بل ستتمادى أكثر وأكثر في تحديها لإرادة المجتمع الدولي ، وفي رفضها القاطع لتنفيذ قراراته . أي أن الشعب الفلسطيني سيبقى محروما من ممارسة حقوقه الثابتة والتاريخية وأن الأرض الفلسطينية ستبقى محتلة من قبل المعمرين الصهاينة وستستمر الأمم المتحدة الى ما شاء الله في إصدار القرار تلو القرار وفي التأكيد على قراراتها السابقة دون أية إشارة الى أي تقدم بهذا الخصوص . وهنا يدفعنا الفضول للتساؤل : كيف تستطيع دولة صغيرة يمزقها التمييز العنصري ما بين يهود شرقيين ويهود غربيين ، وما بين يهود اشكيناز ويهود سفرديم ، ما بين يهود سود ويهود بيض ، فالمجتمع اليهودي في اسرائيل قائم على هذا التمييز ، أقول : كيف تستطيع دولة أن تتحدى إرادة المجتمع الدولي ؟ ويدفعنا الفضول أيضا الى التساؤل : كيف تستطيع دولة صغيرة محدودة الموارد ويمزقها الإفلاس الاقتصادي وفيها أعلى نسبة من التضخم في العالم أن تتحدى أيضا قرارات الأمم المتحدة ؟ ويدفعنا الفضول أيضا للتساؤل : كيف تستطيع دولة معزولة إقليميا ومعزولة دوليا أن تقف على قدميها متحديا قرارات أعلى سلطة دولية ؟ مجموعة من التساؤلات تطرح نفسها في هذا المجال عن قوة هذا المارد المتمرد الذي يتحدى العالم بأسره ؟ قد يتساءل البعض : لماذا ستمثل اسرائيل لإرادة الدولية ومن هي السلطة التي ستجبرها على تطبيق قرارات الأمم المتحدة ؟ لا أحد يعلم متى ستلتزم اسرائيل بالقرارات . فهي ماضية في إفناء الشعب الفلسطيني وأتت على آخر شبر من الأرض الفلسطينية . ضمت مدينة القدس واعتبرتها عاصمة أبدية ، وضمت مرتفعات الجولان السورية وطبقت عليها القوانين الاسرائيلية وفرضت الهوية الاسرائيلية على السكان السوريين الراضحين تحت الاحتلال الاسرائيلي ، وغزت لبنان ودمرت عاصمته بيروت وجنوبه أيضا وما زالت محتلة لجزء من أراضيه رغمًا عن القرارات الصادرة عن هذه المنظمة بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي اللبنانية .

يخرج المرء بنتيجة من هذه التساؤلات أن اسرائيل ليست هي المعنية بكل ذلك . أو على الأقل بأنها لم تكن لتستطيع تحدي إرادة الدولية ، وهي الدولة الصغرى التي

يتمزقها التمييز العنصري والإفلاس الاقتصادي ، لو انها مثل باقي الدول تتعرض للحساب وتدان وقت الحاجة وتقاطع وتعزل عندما يرى المجتمع الدولي ضرورة لذلك . ان اسرائيل مطمئنة الى ان العمال لن تطالبها طالما الولايات المتحدة الامريكية تقف من ورائها تغطي جرائمها وتسدل الستار على فضائحها . ان الولايات المتحدة الامريكية هي العدو الاول لشعب فلسطيني . فتحت سمعها وبصرها وبضفت منها تم تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧ على أرض الشعب الفلسطيني وعلى حساب حقوقه المشروعة . وفي ظل حمايتها ، أي حماية الولايات المتحدة ، مضت اسرائيل في تنفيذ مخطتها التوسعي خطوة خطوة ، فضمت القدس ومن ثم الجولان وطبقت القوانين الاسرائيلية . وفي ظل حماية الولايات المتحدة أيضا تتابع اسرائيل سياستها الامتيطانية وتبنى المستوطنات وتقوم بتوطين المستورديين اليهود الجدد . وتحت سمعها وبصرها تم غزو لبنان وتم ذبح الفلسطينيين في مخيم صبرا وشاتيلا . وتحت سمعها وبصرها تم التجاهل لكل ما تقوم به اسرائيل من تطبيق مخططات التهويد وضرب عرض الحائط بحقوق الاغلبية العربية في ممارسة حق تقرير المصير . والقائمة طويلة بذلك .

بعلم الولايات المتحدة ومعرفتها تمّ جميع ذلك وما زالت الولايات المتحدة الامريكية تقدم الغطاء السياسي والدبلوماسي لكل تصرفات اسرائيل غير الشرعية وغير القانونية وتمنع عنها إدانة المجتمع الدولي . ومهما قيل في حق الولايات المتحدة الامريكية فإن الواقع أكثر بكثير . ولا ندرى ما إذا كان الكيان الصهيوني مسخرًا لخدمة الامبريالية الامريكية أم أن الإدارة الامريكية مسخرة لخدمة مصالح اسرائيل . ويبدو انه ليس هناك من فارق بين المملحتين ، والتعاون بينهما مستمر وأخذ طابعه الاستراتيجي وهدفه الاساسي تصفية القضية الفلسطينية والقضاء على الشعب الفلسطيني . وهنا نقول للولايات المتحدة الامريكية ، كما قلنا سابقا للشريك البريطاني ، بأن الامة العربية ملتزمة بالتحريير واستعادة الحقوق والدفاع عن النفس ، ولن ينسى الشعب العربي عدوه الرئيسي المتمثل في الكيان الصهيوني حليف واشنطن الاستراتيجي ومهما حاولت واشنطن حرف أنظار العرب عن قضيتهم الاساسية وهي قضية فلسطين ، فإنها لن تستطيع بلوغ هذا الهدف . ان الالتفاف من وراء الشعب الفلسطيني وعلى حساب حقوقه المشروعة لا يجدي نفعا . فمبادرات السلام على الطريقة الامريكية لن تؤدي الى نتيجة عملية فهي برامج استسلام وليس سلام ، وليس من شأنها إلا زيادة معاناة الشعب الفلسطيني ومزيد من القتل والتدمير وإضاعة للوقت والجهد . فصفقات السلام الامريكية المنفردة على غرار اتفاقات كامب ديفيد وخطه ريغان واجتماعات إيغران ليست هي الطريقة الى حل قضية الشعب الفلسطيني وقضية الشرق الاوسط . ان الحل واضح ويكمن في الانسحاب غير المشروط للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

اننا حريصون على السلام العادل والدائم والشامل . وقد أكد العرب على هذا السلام في خطة فاس لعام ١٩٨٢ . ونرى أن المؤتمر الدولي للسلام المعني بالشرق الاوسط ، وتحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية وبحضور جميع الاطراف المعنية بالنزاع ، هو الإطار الحقيقي لتحقيق السلام في المنطقة .

اننا نطمح الى تأييد الجمعية العامة لنضال شعب فلسطين ولإعادة تأكيد حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف لانها الاساس الذي يركز عليه كل سلام عادل في المنطقة كما اننا نطمح الى التأكيد على إطار السلام من خلال المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انقضى ما يقرب من ٤٠ عاما منذ ظهور أزمة الشرق الاوسط . وقد شهدت كل هذه السنوات الطوال معاناة الشعب الفلسطيني ومحنته ، ونضاله العادل من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني وإقامة دولته الخاصة به . وهذه السنوات بما اتسمت به من نضال باسل من أجل الحرية والكرامة الوطنية ، لشي شاهد بليغ على أن قضية فلسطين هي لب أزمة الشرق الاوسط ، والشرط المسبق لاية تسوية شاملة دائمة .

لذا ، يعد تصحيح هذا الضيم التاريخي وضمان الأعمال السريع للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بمثابة دين في ذمة المجتمع الدولي ومهمة ذات أولوية في الامم المتحدة بل والتزام عليها . وما من شك في أن ذلك الشعب يحظى بتعاطف غالبية المجتمع الدولي بل ومؤازرته .

لقد ناقشت المنظمة هذه المسألة مرّات عديدة ، وهي تؤيد التطلعات العادلة للشعب الفلسطيني في العديد من قراراتها . إلا أن تلك المطالب لم تتحقق بعد ، بل انها تنكر بتحدّ عنيد وتعنت متشدد .

لقد أظهرت الاحداث الماضية بجلاء تام وبما لا يدع مجالاً للشك أن سياسة اسرائيل العدوانية التوسعية ، ومحاولاتها فرض نفسها بالقوة ، وتفوقها العسكري بوصفها العامل المهيمن والقائد في الشرق الاوسط هي العقبة الاساسية في سبيل حل مشكلة فلسطين ان مثل هذه السياسة وذلك السلوك اللذين تؤيدهما بعض البلدان من خارج المنطقة ، والمحاولات المستمرة الرامية الى إنكار وجود مشكلة فلسطين ذاتها ، إنما تشكّل مصدرا دائما للتوتر والتدخل من جانب القوى والعوامل الخارجية بما يتبع ذلك من اثار وخيمة على السلم في المنطقة وفيما يتجاوزها .

ان اسرائيل ، باحتلالها الاراضي العربية ، والإغارة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والمؤسسات في البلدان المجاورة ، وتصعيد تشييد المستوطنات الجديدة والتوسع في القائم منها بالفعل ، ومصادرة الممتلكات وشراء الاراضي العربية ، والقيام بأعمال الانتقام المستمرة ، وإلقاء القبض على السكان الفلسطينيين واعتقالهم واضهادهم ، تحاول أن تجري تغييرات ديموغرافية وبذلك تحقق أهدافها وأطماعها التوسعية ، وتعزز سيطرتها على الاراضي المحتلة .

ورغم كل هذه المحاولات والمعاناة الهائلة والتضحيات الجسام ، ما زال الشعب الفلسطيني محافظا على هويته الوطنية والاجتماعية والثقافية . ان المحاولات الرامية الى إخماد مقاومة الشعب الفلسطيني ، وقهر تطلعاته ، عن طريق انتهاج سياسة الامر الواقع والقوة والقمع ، لم تؤد سوى الى تقوية إرادة ذلك الشعب وعزمته وإصراره على المضي في نضاله ومطالبه العادلة .

لقد أوضحت يوغوسلافيا دائما انه لا يمكن أن يكون هناك سلم دائم مستقر في الشرق الاوسط دون تسوية عادلة لقضية فلسطين . وأكدنا دائما على أن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الاوسط ، ومن ثم ، لها أثار عالمية شاملة بعيدة المدى .

ان يوغوسلافيا - اتساقا مع مقاومتها لسياسة القوة والعدوان وفرض الإرادة الأجنبية - تعتبر أن الشعب الفلسطيني ونضاله تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية حقيقة واقعة ، لا يمكن لاية قوة قمع أو قهر أن تنكرها أو تطمسها . وفي هذا السياق ، نود أن نعرب عن تأييدنا الكامل لاستقلال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، برئاسة رئيس لجننتها التنفيذية السيد ياسر عرفات ، الذي يحظى بكامل تأييدها وثقتها .

لقد بذلت منذ وقت طويل للغاية محاولات لدفع قضية فلسطين الى الظل ، واختزالها الى مجرد مشكلة لاجئين ، ووصف نضال التحرير العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بأنه إرهاب . ان حق البقاء لا يمكن أن يكفل عن طريق انتهاك حقوق الآخرين بل وإنكارها . لقد حان الوقت لان تفسح سياسة

القوة والتوسع وقمع الضعيف والمقهور ، الطريق للحوار والمفاوضات . فالمحاولات المستميتة لتأجيل حل مشكلة فلسطين مخوف بخطر ماحق يتمثل في زيادة تفاقم الحالة المتفجرة بالفعل في المنطقة .

لقد أعربت بلدان عدم الانحياز ، في مؤتمرها الثامن الذي عقد في هراري بزمبابوي ، عن تضامنها الكامل مع نضال الشعب الفلسطيني ومطالبه ، بل وتأييدها لها . فأكدت على أن الحل الشامل والعادل الدائم للحالة في الشرق الاوسط لا يمكن أن يتحقق دون الانسحاب الكامل غير المشروط لاسرائيل من كل الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ .

وقد اوضحت المناقشة العامة في الدورة الحالية بجلاء أن عددا كبيرا من البلدان يميل الى تأييد عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط من أجل التوصل الى حل للقضية الفلسطينية لا يمكن بدونها ان يستقر السلم والامن في المنطقة .

وتؤيد يوغوسلافيا بقوة عقد مؤتمر السلم الدولي بشأن الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة طبقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، على أن تشارك فيه على قدم المساواة جميع الاطراف المعنية مباشرة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وفي هذا الصدد نرى أنه من الضروري أن يتولى مجلس الامن نصيبه من المسؤولية ، وأن يقوم بدور أكثر فعالية في حل مشكلة فلسطين . ويشمل ذلك اجراء مشاورات في وقت مبكر فيما بين الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن بهدف البدء في أعمال تحضيرية محددة من أجل توجيه الدعوة لمؤتمر السلم في الشرق الاوسط وعقد ذلك المؤتمر . وقد أكدت ايضا بلدان عدم الانحياز في مؤتمر قمته الشامن المعقود في هراري بزمبابوي على المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق مجلس الامن في تيسير عقد ذلك المؤتمر وفي توفير الترتيبات المؤسسية الملائمة لضمان تنفيذ الاتفاقات التي ينتظر ان تنجم عن ذلك المؤتمر .

وفي هذه المناسبة أشارت بلدان عدم الانحياز الى ضرورة بذل جهود فعالة للتغلب على حالة الجمود الراهنة التي تعوق التوصل الى حل لهذه المشكلة . وأيدت في هذا الصدد جهود لجنة التسعة المعنية بفلسطين والتابعة لحركة عدم الانحياز ، وقررت ان تستمر اللجنة في عملها بغية الاسهام في عقد مؤتمر سلم دولي بشأن الشرق الاوسط تحت اشراف مجلس الامن ، وان تنتهج أساليب أخرى ملائمة لحفز وتوجيه جهود بلدان عدم الانحياز نحو حل القضية الفلسطينية بشكل يفضي الى حل شامل ودائم وعادل لازمة الشرق الاوسط .

لقد علّمنا التاريخ أن أعمال العدوان والسيطرة والقوة لم تستطع ابدا قمع التطلعات المشروعة للشعوب أو منع مطالبتها بالسلم والحرية والاستقلال والتنمية غير

المقيدة . ولا يستثنى نضال الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق هذه الاهداف النبيلة من ذلك .

السيد غارفالوف (بلغاريا) : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعتبر

القضية الفلسطينية من المشاكل الدولية القليلة التي حظيت بالاهتمام الدولي منذ انشاء الامم المتحدة . وفي شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ سنحى الذكرى الاربعمين لاعتماد قرار الجمعية العامة الشهير ١٨١ (د - ٢) بشأن تقسيم فلسطين . وعشية هذه الذكرى المحزنة ، علينا أن نلاحظ مرة أخرى ببالف الاسف انه رغم الجهود الدؤوبة التي بذلها المجتمع العالمي ، والقرارات والمقررات العديدة للأمم المتحدة ، الداعية للتوصل الى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية ما زال شعب فلسطين العربي محروما حتى اليوم من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير واقامة دولته الخاصة به . ولقد آن الاوان لكي يدرك الجميع ان هذه المشكلة التي طال امدها هي السبب الكامن وراء الحالة المتفجرة التي ابتلي بها الشرق الاوسط ، وأنه من غير الممكن احلال السلم في هذه المنطقة إلا بالتوصل الى تسوية عادلة لها .

وتعتبر مأساة شعب فلسطين العربي اليوم من أوقع الامثلة للمحن التي تحل بالشعوب نتيجة لسياسة التوسع والعدوان والامبريالية . وقد نجم عن هذه السياسة أن شعبا بأكمله ، له تاريخ تليد وحضارة عريقة قد حرم من حقه المقدس في أن يكون له وطن خاص به وحكم عليه بأن يعيش في المنفى . ومن الصعب سرد كل ما عاناه الشعب الفلسطيني الذي تعرض لعدة عقود للارهاب السافر والقمع الجماعي والاضطهاد الوطني . وحتى اليوم ما زالت اسرائيل تحتل الاراضي العربية . وقد كانت هذه الاراضي هدفا لعمليات توسع واستيطان لم يسبق لها مثيل . ونحن لا نرى اي نهاية للمحاولات الرامية الى تغيير الوضع القانوني والتكوين الديمغرافي والطابع التاريخي المستقر للاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس .

وكل ذلك يتم رغم الارادة الصريحة للمجتمع الدولي والرأي العام العالمي ، في انتهاك صارخ لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ولقواعد القانون الدولي والقرارات الجماعية لمنظمتنا .

ومن المعروف تماما انه لم يكن بوسع اسرائيل أن تجرؤ على انتهاج هذه السياسة المغامرة في الشرق الأوسط لو لم تكن معتمدة على التأييد الشامل وغير المحدود لحليفها الاستراتيجي ولو لم تكن الولايات المتحدة قد لجأت الى استعمال حقها في النقض في مجلس الأمن على هذا النحو المطرد لعرقلة كل الاحتمالات لادانة المعتدي واتخاذ تدابير فعالة ضده . ولسنا بحاجة الى القول بأن الذي شكل سياسة الولايات المتحدة في دعم اسرائيل ليس المبادئ الاخلاقية وانما مصلحتها الذاتية الانانية ومخططاتها المتمننة والصلفة . ونحن ندرك تماما ان الولايات المتحدة اعتبرت اسرائيل منذ وقت طويل اداتها الرئيسية لتنفيذ استراتيجيتها طويلة الاجل في الشرق الأوسط الرامية الى بسط سيطرتها العسكرية والسياسية على هذه المنطقة من العالم الفنية بالموارد . ويتفق مع تلك المخططات اقامة ما اطلق عليه اسم "التحالف الاستراتيجي" بين الولايات المتحدة واسرائيل ليستخدم كسلاح ضد استقلال وسيادة شعوب ذلك الجزء من العالم .

ان المحاولات الرامية الى فرض حلول منفصلة ، والتي من شأنها أن تحبط في الواقع تحقيق التسوية العادلة والشاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، تتعارض تعارضا تاما مع مصالح الدول العربية . وهي تهدف في حقيقة الامر الى القضاء على حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، والالتفاف حول المشكلة الفلسطينية بأهم جوانبها الوطنية والاجتماعية والسياسية . بيد أنه من الواضح تماما أن مثل هذا النهج ليس عقيما فحسب ، بل انه بالغ الخطورة كذلك ، وقد وضع ذلك من التطورات المأساوية التي اعقبت اتفاقات كامب ديفيد . وكان من الأمور الصائبة تماما أن رفضت منظمة التحرير الفلسطينية وغالبية الدول الاعضاء هذا النهج لمعالجة مشاكل الشرق الأوسط رفضا قاطعا لا لبس فيه . وقد تم ذلك لأن المجتمع الدولي أصبح متزايد الادراك والتأييد لضرورة اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لتحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة لصراع الشرق الأوسط وللقضية الفلسطينية التي تشكل لب هذا الصراع .

وتدل التجربة السابقة المستقاة من تطورات الشرق الأوسط على ان السبيل

الوحيد لحل هذه المسألة المعقدة والمتشابكة ، والتي تتداخل حتى جوانبها وتترابط على نحو يصعب حله ، هو النهج الذي يتمثل في بذل جهود جماعية من جانب كل الاطراف المعنية بغية التوصل الى تحقيق سلم دائم وعادل في الشرق الأوسط . ولدينا كل الاسباب التي تدعونا لان نعلن ان الغالبية العظمى من الدول ، ومنها جمهورية بلغاريا الشعبية ، تؤيد هذا النهج بقوة . ومن المظاهر المقنعة لهذه الحقيقة توافق الآراء الدولي الواسع النطاق بشأن المبادئ والاليات المتعلقة بالتسوية السلمية لهذه المشكلة على النحو المجسد في قرارات الامم المتحدة ومقرراتها العديدة . وعلاوة على ذلك ، فان هذا النهج قد أقره اجتماع القمة للدول العربية المعقود في مدينة فاس في شهر ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، وبلدان حركة عدم الانحياز في اعلانها السياسي الصادر في نيودلهي وهراري ، والدول الاطراف في معاهدة حلف وارسو في بيانها السياسي الصادر عام ١٩٨٥ في مدينة صوفيا ببلغاريا .

ومع ذلك ، ولأسباب معروفة تماما لا يزال النزاع في الشرق الأوسط لاسيما قضية فلسطين بدون حل . وعلاوة على ذلك يلاحظ تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/41/35) هذا العام بقلق أن مسألة فلسطين قد وصلت الى مرحلة حرجة وفي هذا الصدد يدعو الى بذل جهود جماعية متضافرة متجددة للتوصل الى تسوية عادلة للمشكلة في اطار الامم المتحدة وعلى أساس قراراتها ذات الصلة بغية وضع حد لمأساة الشعب الفلسطيني . وبالنظر الى المسؤولية عن مستقبل الشعب الفلسطيني منوطة بالمنظمة العالمية والمجتمع الدولي بأسره ، فان بلدي بلغاريا تشاطر غيرها هذا القلق مشاطرة تامة وتضم صوتها الى النداء السالف الذكر الموجه الينا جميعا .

وفي هذا الصدد فاننا نولي أهمية قصوى للاقتراح السوفياتي الذي طرح في تموز/يوليه ١٩٨٤ والذي دعا الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة كل الاطراف المعنية على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

وتؤيد جمهورية بلغاريا الشعبية هذه المبادرة السوفياتية البتاءة التي تمثل برنامجا واقعيا متوازنا للوصول الى تسوية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط وتهيئ فرصة طيبة لتحقيق سلم دائم وعادل في المنطقة . كما يؤيد بلدي تمام التأييد على وجه الخصوص الفكرة التي طرحها وزير الخارجية السوفياتي في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ والذي دعا فيه الى انشاء لجنة تحضيرية في اطار مجلس الامن كخطوة أولى صوب هذا الاتجاه .

وختاما ، أود أن أؤكد أن جمهورية بلغاريا الشعبية ملتزمة بتأييد القضية العادلة للشعب العربي الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية كما أنها مقتنعة بأن كفاحهم من أجل نيل حقوقهم الوطنية المشروعة في تقرير المصير وفي اقامة دولتهم سيتكلل بالنجاح .

السيد بيتاركا (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا تزال

قضية فلسطين التي تمثل جوهر النزاع في الشرق الاوسط من أخطر المشاكل في الحالة الدولية الراهنة . ان حل هذه المشكلة تمثيا مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني شرط مسبق لا يمكن بدونه مناقشة حل مشكلة الشرق الاوسط .

غير أن مجرى الاحداث يوضح أن آفاق حل هذه المشكلة تبدو بالغة القتامة . فالاسرائيليون الصهاينة الذين طردوا الشعب الفلسطيني من أرضه لا يبذلون أدنى اشارة الى أنهم سيغيرون من موقفهم الدائم بالاضافة الى غير ذلك من العواقب المترتبة عليه . وعلى العكس من ذلك فانهم يواصلون تجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ويطأون بأقدامهم تلك الحقوق ووجود ذلك الشعب ونضاله عن طريق التحدي السافر للرأي العام الدولي التقدمي الذي يطالب بوضع حد للسياسة الوحشية المناهضة للفلسطينيين التي ينتهجها الاسرائيليون الصهاينة .

ويتضح بجلاء في المحملة النهائية أن هدف الاسرائيليين الصهاينة هو تصفية الشعب الفلسطيني جسديا وبذلك يمكنهم دفن القضية الفلسطينية الى الابد . والجراءات التي اقترفها الصهاينة ضد الفلسطينيين تقشعر لها الابدان حقيقة وتملا المرء كراهية واشمئززا . وهم يبدأون باضطهاد وقتل شخصيات معينة ويمضون في غيهم بتنفيذ المذابح الجماعية وعمليات قتل السكان الفلسطينيين . ان التمييز في ميادين الدخول والرواتب وقطع امدادات المياه النقية واتلاف المحاصيل المزروعة ، وتدمير المباني بواسطة الجرافات أو بنسفها بالمتفجرات ، وفرض الاحكام العرفية ، واحاطة أحياء وقرى بأكملها بالاسلاك الشائكة وما الى ذلك من الممارسات، ظواهر مألوفة في الاراضي العربية المحتلة لاسيما في فلسطين المحتلة .

ويدعوى محاربة الارهاب والانشطة التخريبية يودع العديد من الاشخاص السجن ومعسكرات الاعتقال وذلك دون الاحجام عن استخدام الرصاص ضد الابرياء بما في ذلك الاطفال الصغار والشيوخ والنساء . وعن طريق استخدام الارهاب الدائم يهدف الاسرائيليون الصهاينة الى جعل حياة الفلسطينيين على أراضيهم لا تطاق ومن ثم تهدف

الى إرغامهم على المغادرة والتوجه صوب طريق الهجرة وبذا تزداد أعداد اللاجئين .
وعندما تناقش قضية الشعب الفلسطيني فانهم يهدفون أيضا الى مناقشتها بوقاحة بوصفها
قضية لاجئين وليس بوصفها قضية شعب بأسره يملك وطنه ودياره . وبهذه الطريقة يمكن
للمهاينة أن يهيئوا أسسا مواتية للتهويد الشامل للأراضي المحتلة ، ومن ثم يصفون
الشرعية على احتلال هذه الأرض عن طريق فرض التهويد كأمر واقع . والحقيقة المرة هي
أن المستعمرات اليهودية تتزايد يوما بعد يوم في الضفة الغربية وفي غيرها من
الأراضي التي تحتلها اسرائيل .

كذلك تتضح على نحو تام الجهود الرامية الى ابادة الشعب الفلسطيني وتصفيته
في لبنان ، ذلك البلد العربي الشقيق الذي أرغم الفلسطينيين على الاستقرار فيه بعد
أن طردتهم اسرائيل من أرضهم . ويمكننا أن نذكر هنا المذابح البشعة التي اقترفت
منذ بضع سنوات في مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا والتي لا تزال رمزا لقسوة ووحشية
الاسرائيليين المهاينة . ويمكننا أن نذكر أيضا المذابح الجديدة والفارات البربرية
التي يشنها سلاح الطيران والاسطول الاسرائيلي على صيدا وأماكن أخرى ولا تخلف وراءها
سوى الدمار والامس ، ومئات من القتلى والمشوهين ، خاصة بين السكان العزل . وتوضح
العديد من الحقائق أن اسرائيل تعتمز طرد الفلسطينيين بالقوة من لبنان أيضا
وتشتيتهم في البلدان العربية الأخرى بغية تحقيق هدفها وهو تحويل الفلسطينيين الى
شعب من اللاجئين .

ولدى تطبيق هذه السياسة الاجرامية حظيت اسرائيل ومازالت تحظى بالتأييد
الكامل والمستمر للولايات المتحدة الامريكية . فتوضع تحت تصرفها أحدث الاسلحة فسي
ترسانة الجيش الامريكي ليقتل بها المهاينة الفلسطينيين ويذبحوهم ويعتدوا على
الشعوب والبلدان العربية الأخرى ويهددوها . وترتبط الولايات المتحدة باسرائيل
في تحالف عسكري معلن يعرف باسم التحالف الاستراتيجي وهو موجه في المقام الأول ضد
الشعوب والبلدان العربية . والجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من المحافل

الدولية تقف موقف المتفرج ازاء التأييد الذي لاحدود له الذي تقدمه الولايات المتحدة لاسرائيل .

ونتيجة لاستخدام الولايات المتحدة لحق النقض (الفيتو) لم يعتمد العديد من مشروعات القرارات التي تدين اسرائيل واحتلالها للأراضي العربية وسياسة الحرب والعدوان التي تتبعها ، وتواطؤها مع جنوب افريقيا . وقد ذهبت الولايات المتحدة الى حد التهديد بالانسحاب من العديد من المنظمات الدولية اذا ما اتخذت أية قرارات أو توصيات بادانة اسرائيل بوصفها دولة معتدية . وهذا يوضح على نحو جلي وحدة سياستهما وأنشطتهما المشتركة - من أجل تقديم التأييد غير المشروط للمجرم .

وقد وضع الموقف المؤيد لاسرائيل والموقف المناهض للفلسطينيين والعرب الولايات المتحدة على رأس قائمة أكثر الاعداء وحشية وضاوة للشعب الفلسطيني ولغيره من أشقائه العرب .

هناك أنشطة مكثفة معادية للفلسطينيين وللعرب يقوم بها أيضا الامبرياليون الاشتراكيون السوفيات بصرف النظر عن التمويه الذي يصفونه عليها بادعائهم بأنهم حلفاء لهم . ينظر الاتحاد السوفياتي الى التأييد السوفياتي للفلسطينيين وللشعوب العربية الأخرى ، في الواقع ، في اطار سياساته العالمية ومصلحه وأهدافه في الشرق الأوسط الذي يخوض فيه تنافسا شديدا من أجل السيطرة والهيمنة العالميتين مع الدولة العظمى الأخرى ، الولايات المتحدة الأمريكية .

وبينما تذرف موسكو دموع التماسيح من أجل الشعب الفلسطيني ، تسمح بالهجرة السهلة المتواصلة الى اسرائيل للمئات والالاف من اليهود السوفيات ، الذين يستوطنون بالتحديد أراضي الفلسطينيين الذين طردوا منها . انها تجري الاتصالات بالصهاينة الاسرائيليين وتتعقد اجتماعات رسمية معهم بذريعة اقامة علاقات قنصلية ، الا ان الغرض الحقيقي هو اقامة علاقات دبلوماسية مع تل ابيب .

في استراتيجية الدولتين العظميين الامبرياليين المعادية للفلسطينيين وللعرب ، تحظى بوضع خاص ما تسمى بالمبادرة من أجل التسوية السلمية لقضية فلسطين ونزاع الشرق الأوسط بشكل عام . وفي ضوء هذا ، يمكننا أن نرى ما تسمى بالمشاورات السوفياتية الامريكية المشتركة بشأن الشرق الأوسط ، التي تجرى بشكل متزايد التكرار الى حد انها أصبحت مؤسسية . ومن الواضح ان هذه المشاورات تصاحبها مساومات بشأن تقسيم واعادة تقسيم مناطق النفوذ ، وحوك المؤامرات للقيام بالانشطة المعادية للعرب والفلسطينيين .

ان قضية فلسطين وقضية الشرق الأوسط بشكل عام أكبر مثالين يمكن ان يُكشف فيهما بسهولة التنافس العنيف ، وفي الوقت نفسه التعاون الشيطاني ، بين الدولتين العظميين . وفي تنافسهما وتواطؤهما على حد سواء يُفعل كل شيء على حساب الشعوب العربية .

تبين التجربة ان المبادرات لما تسمى بالتسوية السلمية لقضية فلسطين وقضية النزاع العربي الاسرائيلي بوجه عام - سواء كانت مبادرات امريكية أو سوفياتية - لم

تسفر ولن تسفر عن تسوية لقضية فلسطين تتفق ومصالح هذا الشعب الشهيد وحقوقه المشروعة . بل على العكس من ذلك ، انها ترمي دائما الى حماية المصالح الاسرائيلية ، والى ضمان ما تسمى بحدود آمنة ومعترف بها ، على حساب اراض عربية ، وفوق كل شيء على حساب القضية الحيوية للشعب الفلسطيني - أي وطنه . وببساطة فان هذه المبادرات أدت الى تعقيد الحالة في الشرق الاوسط وتسببت في نشوء صراعات وخلافات جديدة بما يحقق مصالح الدولتين العظميين واسرائيل . ان جهود الصهاينة الاسرائيليين ، والامبرياليين الامريكيين ، والامبرياليين الاشتراكيين السوفيات موجهة بالتحديد الى الوحدة العربية . وذلك حتى توأمل سياسة "افرق تسد" في الشرق الاوسط . وفي ظل هذه الظروف ، فان الأمل في ان تؤيد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تسوية حقيقية لقضية فلسطين ليس الا وهما خالما له اشار خطيرة . ففي الحقيقية ، ان الدولتين العظميين لا تحبذان احلال السلام والهدوء في الشرق الاوسط ، وإنما استمرار حالات توتر تقترب من نشوب الحرب ، أي حالة لاسلم ولاحرب ، لان بهذا فقط يمكنهما مواصلة نشاطهما التوسعي والتأمري في هذه المنطقة الغنية بالبتترول ذات الأهمية الجغرافية الاستراتيجية الكبرى . وهذه السياسة هي السبب الرئيسي في تفاقم الحالة في المنطقة بما يترتب على ذلك من اشار خطيرة على السلم والامن الدوليين*.

لاتزال قضية الشعب الفلسطيني جرحا لم يندمل . ولا يقبل الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى هذه الحالة ولن تقبلها . فما زال الشعب الفلسطيني يواصل منذ عقود كفاحه العادل ببطولة عظيمة ، مقتنعا بأن الحرية والاستقلال لا يمنحان بل يؤخذان غالبا . بطبيعة الحال ، ليس هذا طريقا سهلا : انه يتطلب جهودا عديدة وتضحيات كبرى . إلا ان الوقت قد أظهر لهذا الشعب ان هذا هو الطريق الامن الوحيد لتحقيق تطلعاته المشروعة . ان الشعوب العربية الشقيقة ، وجميع الشعوب التقدمية المحبة للحرية في جميع انحاء العالم ، بما في ذلك الشعب الالباني ، تقف الى جانبه .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد طومسون (فيجي) .

في التقرير المقدم الى المؤتمر التاسع لحزب العمل في البانيا المعقود في اوائل هذا الشهر ، قال الرفيق راميز اليا زعيم الحزب والشعب الالباني ما يلي :

" لايزال الشعب الالباني وحزب العمل في البانيا يقدمان ، وسيقدمان مستقبلا ، تأييدهما الثابت للكفاح العادل للشعب الفلسطيني الشهيد ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لاستعادة وطنه وأرضه ودولته الوطنية . ودون تسوية القضية الفلسطينية لن تكون هناك تسوية حقيقية لمشاكل الشرق الاوسط .

"وبالمثل ، سيؤيد شعبنا الشعوب العربية الشقيقة الأخرى في طرد المعتدين الاسرائيليين من الأراضي المحتلة والدفاع عن حريتها وسيادتها الوطنية" .

السيد لوي لي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : مرت عقود عديدة منذ تحملت الامم المتحدة المسؤولية عن قضية فلسطين . إلا ان هذه المسألة ، وهي رمز للمأساة والبؤس في تاريخ العالم المعاصر ، ليست مستمرة فحسب وانما كما تبين حقائق كثيرة ، قد تستمر اذا ما فشل المجتمع الدولي في سناعفة جهوده الملموسة والفعالة . ان الحالة الراهنة غير عادلة على الاطلاق للشعب الفلسطيني وينبغي تغييرها في اقرب وقت ممكن .

يثابر الشعب الفلسطيني والبلدان العربية منذ سنوات الكفاح لاستعادة اراضيها المحتلة وضمان استعادة حقوقها الوطنية . وفي سبيل وصولها الى تسوية عادلة ومعقولة لقضية فلسطين ، تبذل جهودا ايجابية عديدة وتطرح سلسلة من الخطط والمقترحات . وبمفة خاصة ، فان خطة السلام العربية المعتمدة بالاجماع في مؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء الدول العربية توفر اساسا واقعيا لتسوية القضية الفلسطينية ، وتعبر تماما عن صدق البلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

لايزال المجتمع الدولي يبذل ، من جانبه ، جهودا مطولة لتعزيز التمويل التي تسوية مبكرة للقضية الفلسطينية ، التي تعد أحد أقدم البنود التي تنظرها الامم المتحدة ، والتي اصدرت المنظمة فيها حتى الآن ما يقرب من ٢٠٠ قرار . وهذه القرارات

تعترف بأن قضية فلسطين هي جوهر مسألة الشرق الأوسط ، وأن تسويتها العادلة تشكل المكون الأساسي لتسوية شاملة عادلة دائمة لمسألة الشرق الأوسط بشكل عام . انها تقضي ايضا بأن اية تسوية لقضية فلسطين ينبغي ان تشمل على مايلي : انتهاء احتلال جميع الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ؛ استعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ؛ ضمان أن تتمتع جميع بلدان الشرق الأوسط بالحق في الاستقلال والوجود . فضلا عن ذلك ، حددت هذه القرارات طرق وسائل تحقيق المبادئ المذكورة آنفا بما في ذلك عقد المؤتمر الدولي للسلام المعني بالشرق الأوسط .

ولكن للأسف ، لم تلب المطالب العادلة للشعب الفلسطيني والبلدان العربية ، حيث أن السلطات الاسرائيلية المتعاقبة رفضت بصورة قاطعة الاقتراحات والمقترحات المعتدلة التي تهدف الى تحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية . ان السلطات الاسرائيلية ، بفضل ما تلقاه من دعم وحماية وتشجيع من دولة عظمى ، ما برحت منذ وقت طويل تتشبه بسياساتها المتمثلة في العدوان والتوسع . واليوم فانها تحتل الضفة الغربية من نهر الاردن وقطاع غزة ومدينة القدس ومرتفعات الجولان . وفي الحقيقة ان جزءا من الاراضي اللبنانية يقع أيضا تحت احتلالها . وتحت شعار "أرض بدون شعب لشعب بدون أرض" اقحمت السلطات تغييرا في التركيب السكاني للأراضي المحتلة تمثل في طرد مجموعات كبيرة من الفلسطينيين من ديارهم . وبزعمها انه لا يوجد سوى لاجئين فلسطينيين فانها تنكر وجود فلسطين كدولة وترفض الاعتراف بالحق الوطني للشعب الفلسطيني . وعلاوة على ذلك ، فانها تصف منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، بانها منظمة اهابية . ان الاضطهاد والاستغزات المستمرة التي تمارسها السلطات الاسرائيلية ، متجاهلة تجاهلا تاما قرارات الامم المتحدة ذات الصلة والقواعد التي تنظم العلاقات الدولية ، لم تعرقل فحسب لسنوات حل قضية فلسطين ، بل تسببت في اضطراب دائم في الشرق الاوسط ، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن العالميين . لذلك يتعين على المجتمع الدولي ارغام السلطات الاسرائيلية على التخلي عن سياسة العدوان والتوسع اذا كان يريد حل القضية الفلسطينية واحلال السلم في الشرق الاوسط .

وكما أكد المجتمع الدولي مرارا وتكرارا فان قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الاوسط . ولن يستتب السلم والهدوء في الشرق الاوسط دون ايجاد حل عادل ومعقول لقضية فلسطين . وفي التحليل النهائي سيتوقف هذا الحل على اقرار الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير المصير والعودة الى دياره واقامة دولته المستقلة . فكيف يمكن احلال السلم والهدوء في الشرق الاوسط في حين لا يزال ملايين من أبناء الشعب الفلسطيني مشردين من ديارهم وهائمين في بلدان أخرى ؟ أي عدالة يمكن

للمرء أن يتكلم عنها اذا كانت اسرائيل تطالب الاخرين بالاعتراف بحقها في الوجود بينما تسعى جاهدة الى حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه ؟

ولابد لجميع الاسرائيليين الذين يخالجهم الشعور بنبذ الاجحاف ان يدركوا ان حقوقهم لا يجوز أن تقوم على تجريد شعب آخر من حقوقه الوطنية . ولابد من التشديد على ان منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تقيم علاقات مع أكثر من ١٠٠ بلد ولديها ممثلون في أكثر من ٨٠ بلدا ولدى عدد من المنظمات الدولية ، هي الممثل الشرعي الوحيد للمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني . ولا يمكن لاحد أن ينكر هذه الحقيقة أو يتجاهلها . وان أي محاولة لتسوية قضية فلسطين تستبعد اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع بقية الاطراف لا يمكن أن تكون لها أي قيمة حقيقية ولن يكتب لها النجاح .

ان الصين حكومة وشعبا ما فتئت تقف بحزم الى جانب البلدان العربية والشعب الفلسطيني مبدية تعاطفها العميق مع قضيتها العادلة ومقدمة تأييدها الحازم لها من أجل استعادة أراضيها السليبة واقرار حقوقها الوطنية ، وتدين بشدة السلطات الاسرائيلية بسبب سياستها المتمثلة في العدوان والتوسع . ان موقفنا ثابت ، أي انه لا بد لاسرائيل أن تنسحب من جميع الاراضي العربية التي تحتلها منذ حرب ١٩٦٧ ، ولابد من استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وان يعترف لجميع البلدان في الشرق الاوسط بالحق في الوجود بمودة متساوية . وتؤيد الصين وجهة النظر القائلة ان افضل طريقة لتسوية مشكلة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية تتمثل في اجراء المحادثات السلمية باشتراك جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة . وتؤيد جميع الجهود الرامية الى الوفاء بالمبادئ والاهداف المذكورة اعلاه وتنفيذ جميع المقترحات والخطط المؤدية الى اجراء المحادثات السلمية ، بما في ذلك عقد مؤتمر ملام دولي معني بالشرق الاوسط باشراف الامم المتحدة .

وينبغي للأمم المتحدة أن تفضل باخلاص بمسؤوليتها التاريخية تجاه الشعب الفلسطيني ، وان تتخذ تدابير عملية وفعالة بحسبها جميع الاطراف المعنية على تنفيذ

قراراتها ذات الصلة تسوية القضية الفلسطينية واحلال السلم في الشرق الاوسط دون ابطاء . ان الحكومة الصينية مستعدة للمساهمة فورا بنصيبها في الجهود المتضافرة التي سيفطلع بها المجتمع الدولي وجميع الاطراف المعنية .

السيد صلاح (الاردن) : سيدي الرئيس ، تشكل التطورات التي مرت بها

القضية الفلسطينية منذ أن ناقشتها الجمعية العامة في العام الماضي مصدر قلق بالغ لنا ، وهو الامر الذي تشاركنا الرأي فيه الاسرة الدولية برمتها .

فالأوضاع في الضفة الغربية ، بما في ذلك مدينة القدس الشريف وقطاع غزة ، تزداد تدهورا وخطورة بسبب سياسات اسراييل غير القانونية وغير الانسانية ، مما يعني أن ظروف الشعب العربي الفلسطيني المعبة أصلا تزداد صعوبة وإلحاحا . وهذا بدوره يؤدي إلى تزايد مسؤولياتنا تجاهه .

وفي نفس الوقت ، يستمر عجز المنظمة الدولية عن تحمل مسؤولياتها إزاء هذا الوضع الخطير الذي يهدد بانفجار أوسع قد تصل نتائجه السلبية إلى أبعد مما يعتقد كثير من الذين يتظاهرون بالتفاؤل . إن عجز المنظمة الدولية هذا ناتج عن استمرار البعض في الحيلولة دون قيام الأمم المتحدة بالمهام التي ينص عليها ميثاقها من أجل صيانة السلام وتحقيق العدالة والأمن للجميع . بالإضافة إلى ذلك كله فقد تعثرت - وبشكل يدعو إلى خيبة الأمل - الجهود السلمية التي حاول الأردن إبقاء جذوتها حية من أجل التوصل إلى التسوية السلمية المنشودة .

ويزيد من خطورة الوضع هذا رغبة البعض في تجاهل تلك الخطورة والانطلاق من مفهوم مخيف حقا ، وهو أن الحديث عن القضية الفلسطينية ووضعها تحت الأنظار لا يساهم في حلها ، وأنه ، لذلك ، من الأفضل تجاهلها .

وقد صاحب هذه التطورات تزايد أعمال العنف والإرهاب التي يتم قسم كبير منها كتسوية لحسابات بين أطراف لا علاقة لخلافاتها بالقضية الفلسطينية .

هذه هي عناصر الصورة الحالية الخاصة بالقضية الفلسطينية ، وتهدف هذه العناصر في مجملها الى تحديد مصير القضية الفلسطينية بشكل يكرس الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية . ولست بحاجة الى التأكيد مجددا على أن مثل هذا التوجه ، ان استمر ، سيعني المزيد من المعاناة والاضطراب وعدم الاستقرار لأجيال مقبلة .

وإذا كان تزايد العنف والارهاب يحد ذاته يشكل مصدر قلق لنا ، فان محاولة الصاقه بالقضية الفلسطينية وبالعالمين العربي والاسلامي أمر لا يمكن لنا قبوله . لقد بدأت تتكشف أبعاد هذا المسلسل لتشير الى القوى والجهات التي تدير ادوات الارهاب لأغراض بعيدة عن الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني ، ولاهداف لا علاقة لها "بالاصولية الاسلامية" ، او محاربة "الامبريالية" و"الصهيونية العالمية" كما يدعي مخرجو هذه الدراما . وانما تتعلق بمفقات للتأثير في مراكز القرار الوطني للبعض وفي مواقفهم من قضايا اقليمية لا علاقة لها بالمأساة الفلسطينية سوى أن هذه الاخيرة ، أي المأساة الفلسطينية ، كانت الاسم المستعار لهذه المسرحية حتى يتحمل الفلسطينيون والعرب ثمن مثل هذا السلوك السع . وقد ربطت بعض الاطراف ذات النوايا السيئة ، اما صراحة أو احياء ، هذه الاعمال الشائنة بالقضية الفلسطينية كلما كان ذلك ممكنا ، لتحميل الشعب العربي الفلسطيني في النهاية مسؤولية تلك الاعمال .

يشكل التعثر المستمر للجهود السلمية الهادفة الى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية والنزاع العربي - الاسرائيلي مصدر الم وحيرة لنا . ولكن بقدر ما تزعجنا عودة حالة الجمود هذه مجددا لتسيطر على المشكلة الفلسطينية مع ما يرافقها من تطرف وعنف ، فاننا نجد في ذلك حافزا لنا للعمل بصورة أكبر ، مضاعفين الجهد والتصميم من أجل مساعدة اخواننا وأهلنا في المحتل من ارضنا ، ومن أجل تحقيق السلام في نهاية المطاف .

ولهذا ، فان التطورات في الضفة الغربية وفي القدس وقطاع غزة هي أهم ما يشغلنا ويشير قلقنا في ظل هذه الظروف الدقيقة التي تمر بها القضية الفلسطينية . اننا ما زلنا نعتقد بأن هدف اسرائيل الاساسي في تهويد هذه الأراضي لم يتغير ،

ولا نجد هناك من مبرر عملي لتغيير هذه القناعة . كما أنه ليس هنالك ما يبسدد مخاوفنا المشروعة من النتائج السلبية التي ستتمخض عنها الأوضاع اذا ما استثمرت بشكلها الحاضر ، فمخططات اسرائيل ومياساتها العملية الموضوعية بشكل متكامل للتخلم من الشعب الفلسطيني وطرده من الضفة الغربية والقطاع في مرحلة ما ، وحسبما تقتضيه الظروف ، لم تتغير . وقد يكون هناك تغيير في الاخراج أو الاسلوب يتناسب مع الجهود المبذولة لتحسين صورة اسرائيل الدولية ، علما بأنه يعاون اسرائيل في هذه الجهود أطراف دولية أخرى .

ولهذا ، لم تتغير من حيث المبدأ سياسة اسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني وتجاه الدول العربية ، فهي قائمة ومستمرة سواء أخذت طابعا فاضحا كضم القدس والجولان ، وضرب المفاعل النووي العراقي، وغزو لبنان ومحاصرة بيروت ، وابقاء جزء من هذا البلد العربي تحت نفوذها ، والاغارة على تونس ، أو تمثلت في خطط يومية هادئة وصامتة لتهويد الأراضي العربية وتهجير اصحابها الفلسطينيين منها .

ان هذه السياسة الاسرائيلية هي الحلقة المركزية في القضية الفلسطينية ، تماما مثلما ان مصير هذه الأراضي العربية المحتلة هو جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي . وتحاول اسرائيل باستمرار وضع العربية امام الحمان ، والخلط بين النتيجة والسبب وذلك بالادعاء بأن مصيرها وأمنها هما جوهر النزاع بينها وبين جيرانها من الدول العربية ، منكرة أو متنكرة للمشكلة الفلسطينية ، ومعتبرة اياها إما مشكلة "سكانية" تخص الدول العربية أو مشكلة "ارهاب" لا بد من حلها بالقوة وعدم التنازل وبمساعدة دولية ان امكن .

غير ان العالم لم يعد يقتنع بدعاوي اسرائيل هذه ، فالممارسة اليومية والعملية لاسرائيل في الأراضي المحتلة ، ضد دول عربية مجاورة دليل ناصع على حقيقة نواياها ولا سيما تمميمها على تصفية القضية الفلسطينية . وبهذا الصدد فقد ساهمت الأمم المتحدة في كشف المخططات الاسرائيلية التوسعية ، وان بقيت مساهمتها هذه محدودة وجزئية بسبب وقوف دولة كبرى موقفا معارضا لاتخاذ المنظمة الدولية اجراءات

تنفيذية ضد اسرائيل . ورغم ان دور الأمم المتحدة هذا يعتبر انجازا غير مكتمل ، إلا انه يبقى شغيعا لمنظمتنا الدولية . ولذلك ، علينا التمسك بهذا الموقف وتأكيدنا والاستمرار في بلورته حتى ياتي الوقت الذي تتمكن فيه ارادة الاغلبية المدعومة بالحق من الانتصار ضد تطرف وتصلب اسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة الامريكية .

لقد أصبحت حقيقة مسلما بها ان ما يتعرض للتهديد ليس امن اسرائيل ، بل وجود الشعب العربي الفلسطيني ، وشخصيته المستقلة وهويته القومية والثقافية ، وكل ذلك على يد اسرائيل . فاسرائيل هي التي تحتل الضفة الغربية وقطاع غزة الى جانب هضبة الجولان السورية ، وقواتها العسكرية هي التي تضرب شرقا وغربا مهددة أمن دول عربية ، ومعرضة الأمن والاستقرار العالميين للخطر . كما انها هي التي تنكر الحقوق الشرعية الفلسطينية . فلقد رفضت اسرائيل منذ عام ١٩٤٩ الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة ، فاستمر النزاع العربي - الاسرائيلي الى أن تفجر مجددا عام ١٩٦٧ ، بسبب عدم حل مشكلة اللاجئين ، وبسبب مطامع اسرائيل الاستراتيجية التوسعية . ثم استمر النزاع بعد ذلك وما يزال ، بسبب استمرار رفض اسرائيل قبول حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وعدم استعدادها للانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان ، ورفضها تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) .

إزاء ذلك لم يكن غريبا أن يتصف الوضع - ومنذ بداية النزاع العربي الإسرائيلي حول المشكلة الفلسطينية - بالجمود والتطرف معا . وفي ظل هذا الوضع كان الشعب الفلسطيني هو الخاسر الأول . فالجمود يؤدي الى تكريس الاحتلال ، حيث تجد فيه اسرائيل مظلة مناسبة للاستمرار في تنفيذ هدفها المركزي وهو تهويد الأراضي العربية المحتلة . بينما تستغل اسرائيل التطرف لرفض الحوار والتفاهم ، ولإبعاد الشعب الفلسطيني عن دوره وحقوقه ، كما تستغل التطرف - الذي تعتبر هي مصدره الأساسي - لتعبئة المجتمع الإسرائيلي للاستمرار في تقبل أعباء الاحتلال ، وتحمل تبعات التوسع ، الى جانب تجنيد الأصدقاء والمؤيدين . ولقد تكرر تناوب التطرف والجمود على تطورات القضية في حركة أشبه ما تكون بحلقة مفرغة يصعب على الكثيرين معها معرفة السبب من النتيجة . غير أننا في الأردن نعرف أن التعنت والرفض الإسرائيلي هما سبب التطرف والعنف الذي تعيشه المنطقة . ونذكر أن الشعب العربي الفلسطيني لا يريد إلا السلام مقرونا بالعدالة ، والاعتدال مرتبطا بالكرامة والمساواة .

لقد استطاع أهلنا تحت الاحتلال المحافظة على رؤية موضوعية ومنتزعة ، فتحولت معاناتهم نتيجة تجربة مريرة قاسية ، وتراث وطني وقومي أصيل ، الى توجه قائم على الرغبة في التعايش ضمن معادلة مشرفة تقوم على الاعتراف المتبادل والأمن المتبادل ، ولكن قبل كل شيء على حق الوجود المتبادل .

فلقد قاوم أهلنا الاحتلال في ظل ظروف أمنية واقتصادية واجتماعية ونفسية صعبة جدا كما قاوموا محاولة تحطيم وجودهم السياسي والمادي والثقافي . كما تجاوزوا إغراءات التطرف والعنف والإرهاب ، متمسكين بترايبهم وبهويتهم القومية ، وبقيمهم الحضارية ، وبحقوقهم التاريخية ، دون أن ينساقوا - كما تود اسرائيل - في تيار الكراهية والبغض العرقي ، الأمر الذي كان من الممكن أن يتم نتيجة الطبيعة العنصرية للاحتلال الإسرائيلي . وعندما مدوا أيديهم إلينا عبر النهر تجسيدا لانتمائهم القومي ، مددنا إليهم أيدينا ، وكان حقا علينا نصرتهم وفاء لإلتزاماتنا القومية ، وتجسيدا لوحدتنا التاريخية ، وتجاوبا مع رغبة صادقة ونداء عاجل ، محترمين إرادتهم ومقدرين لهم ظروفهم الصعبة والعواقب المصيرية التي تترتب على خذلاننا لهم ، لا سمح الله .

لذلك التزمنا بضمير أهلنا وبطموحاتهم معتبرين آمالهم وآمالنا وآلامهم الآمنا . وكان الشعب الفلسطيني قد عبّر عن أصالته القومية من خلال تمسكه بالوحدة الاردنية الفلسطينية التي أتت تجسيدا لطموح قومي أصيل لدى الشعبين الأردني والفلسطيني ، كما كانت تجاوبا مع مرحلة دقيقة وحاسمة في تاريخ المشكلة الفلسطينية ومحاولات إنهاء الهوية القومية والوطنية لفلسطين والقضاء على طابعها العربي والعالمي . فجسدت العلاقة الاردنية الفلسطينية المميزة تاريخا واحدا مجيدا ، ومعاناة مشتركة في الحاضر ، وطموحا مستقبليا وحدويا ثابتا سيكون - مهما تغيّرت الظروف - نقطة بارزة في العمل السياسي والتاريخ العربي المعاصر ، مثلما هو الضمانة الاولى للحقوق الفلسطينية المشروعة في فلسطين .

ونحن ندرك أن الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال هو الذي يتحمل في المقام الاول العبء الثقيل ، ويدفع ثمن السياسة الإسرائيلية الخطيرة . فهو الذي يتصدى للاحتلال بما يمثله من حملات الاعتقال الواسعة المستمرة ، ووسائل التعذيب ، وأحكام السجن التعسفية . وهو الذي يتحمل نتائج سياسة الخنق الاقتصادي التي تمارسها اسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة . وإذا ما تذكرنا كم من الدول المستقلة تعاني ، ومعها شعوبها ، من جزاء تدهور الوضع الاقتصادي العالمي ، يمكننا أن نتصور الأوضاع الصعبة للفلسطينيين تحت الاحتلال ، حيث تهيمن اسرائيل على مصادر معيشتهم اليومية ، مستغلة مواردهم الوطنية من أراض زراعية ، ومياه ، وقوة عمالية ، لدعم اقتصادها المنهار وتقويته ، بالإضافة الى الضرائب الخيالية والغرامات التعسفية التي تفرضها اسرائيل عليهم . وفوق هذا كله تستمر سياسة الاستيطان الاسرائيلية السيئة الذكر والخطيرة ، والتي امتولت سلطات الاحتلال عن طريقها على ما يقارب من نصف أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة .

ان موقفنا الثابت والمبدئي تجاه أهلنا الرازحين تحت الاحتلال يتجسد في رفض الامر الواقع ، ومقاومة حالة الجمود أو التطرف التي يراد فرضها على القضية الفلسطينية ، مع العمل لترجمة إرادة أهلنا الواقعيين تحت الاحتلال الى نهج سياسي وخطوات عملية تلتزم بالشوابت التي تنبع أصلا من صميم وجودنا القومي والوطني وهي :

الالتزام المبدئي بالحقوق العربية القومية التاريخية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ، والإلتزام بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في إطار العلاقة المميزة بين الشعبين الاردني والفلسطيني .

وعليه ، قمنا بكل ما يلزم ضمن إمكانياتنا ، لتأمين تشبيت أهلنا في أرضهم وتعزيز صمودهم دون أن نكون أوصياء عليهم ، أو وكلاء عنهم ، أو بديلا لهم ، ولكن شركاء لهم في السراء والضراء ، في الغرم والغنم ، وإن كنتم تدركون جميعا انه لا توجد سراء في موقفنا هذا سوى لذة الوفاء بالعهد ، وتحمل المسؤولية التاريخية ، وعدم التخلي عن الشريك في المواقف الحرجة ، ولا يوجد من الغنم سوى ضمان حريسة أهلنا وتعزيز صمودهم وتقوية أسباب وجودهم .

وإذا تعرض موقفنا المبدئي هذا تجاه القضية الفلسطينية لسوء الظن أو سوء الفهم فهذا ليس بجديد علينا ، ولا على الشعب الفلسطيني ، ولا نتوقع غير هذا من أعدائنا ، ومن الذين يتربصون السوء بالقضية الفلسطينية . ولقد صمدنا في وجه مشكل هذه المحاولات سابقا عندما لم يكن لدينا ما نستشهد به سوى قناعتنا وصدق مقصدنا . ولكننا نستطيع أن نقول اليوم : ان التاريخ قد أثبت صحة رؤيتنا ، وصدق نوايانا ، وسلامة منهجنا منذ البداية .

إن مآذركته الآن هو جزء من قواعد نهجنا السياسي ، وتجربتنا الوجدانية ، وتاريخنا القومي كشعب أردني يعيش الشعب الفلسطيني حياته في جميع مراحلها وحالة الاحتلال التي يعيشها الآن . إن هذا هو منطلق تحركنا تجاه قضية تعتبر أقدس قضية لنا ، كما تعتبر أهم وأخطر قضية يواجهها الاردن بكل أمانة وموضوعية والتزام ، مثلما تواجه المجتمع الدولي برمته .

فتحركنا ، في الاردن ، على كافة المستويات دونما جمود ودونما تفريط بالمبادئ الثابتة أو الانفراد ، وذلك تقديرا منا لمتطلبات السلام الشامل والعدال والديمقراطية حيث لا يمكن تحقيق مثل هذا السلام دون معالجة المطالب المشروعة لكافة الفرقاء والتزام هؤلاء الفرقاء بصيانة السلام ، بعد مشاركتهم بصناعته .

فقمنا بالعمل على المستوى الدولي لتكريس التفهم لشروط السلام العادل ، وبلورة الآلية العملية لتحقيق مثل هذا السلام . وقد استطعنا ، في مرحلة ما ، أن نقرب وجهات نظر بعض الاطراف المتباعدة . وظهر هناك تجاوب أولي كان يمكن أن يكون الأساس لخطوات عملية تنفيذية تتلو وتتوج باتفاق سلام يعيد للشعب العربي الفلسطيني حريته ، ويزيل عنه كابوس الاحتلال الاسرائيلي . كما يعيد مثل هذا السلام الامن والاستقرار للشرق الاوسط ، حيث تتفرغ شعوبه للبناء والتنمية التي هي في أشد الحاجة اليهما .

وإذا كانت جهودنا هذه قد اصطدمت بعقبات دون إكمال المسيرة لبلوغ تلك الاهداف ، فإننا سنستمر في تحمل مسؤولياتنا تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة ،

استكمالا لما قمنا وما زلنا نقوم به تجاه الضفة الغربية منذ وقوعها تحت الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، وتجسيدا لما اتفق عليه في مؤتمرات القمة العربية ، ولا سيما قمة بغداد عام ١٩٧٨ .

وقد أعلنّا - الامر الذي يعرفه الجميع - ان جهودنا هذه لن تكون بديلا عن العمل المشترك المتواصل لتحقيق التسوية السلمية الشاملة والعادلة والدائمة التي تضمن تحرير الاهل واستعادة الارض المغتصبة مما يتيح الفرصة للشعب الفلسطيني لممارسة حقوقه المشروعة فوق ترابه الوطني ، فلسطين .

ولذلك استمرينا في الدعوة والعمل من أجل عقد مؤتمر دولي تحضره كافة الاطراف المعنية في النزاع العربي - الاسرائيلي ، بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وهذا ما التزمنا به في الرباط عام ١٩٧٤ . ويكون هدف هذا المؤتمر تحقيق السلام على أساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ مقابل الاعتراف والامن لجميع دول المنطقة وشعوبها بدون استثناء .

ولذلك نهيب بأولئك الذين لا يزال لديهم بعض التردد تجاه عقد هذا المؤتمر أن يبادروا الى الاعلان عن تأييده تدعيما لمسيرة السلام ، مؤكدين أن شمار السلام ستكون أعظم من مكتسبات الصراع والتنافس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم الجمعية العامة بأن ممثل الفلبين قد طلب ايضا الاشتراك في مناقشة هذا البند . وحيث ان قائمة المتكلمين قد أُغلقت في الساعة ١٧/٠٠ من عصر هذا اليوم ، أود أن أسأل الجمعية عما اذا كان هناك أي اعتراض على ادراج اسم ممثل الفلبين في قائمة المتكلمين . واذا لم اسمع اعتراضا سأعتبر أن الجمعية توافق على ادراج اسمه في القائمة .
تقرر ذلك .

السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) : السيد الرئيس ، أود بداية أن أتوجه بالشكر الى السفير ماسامبا ساري ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة

الشعب الفلسطيني لحقوقه الغير قابلة للتصرف ، والى أعضاء اللجنة الآخرين على تقريرهم الوارد في الوثيقة A/41/35 ، والذي يوضح بشكل لا غموض فيه ، أن سياسة اسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني لم تتغير ، وأنها ماضية في ممارساتها بحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الاساسية متحدياً بذلك ارادة المجتمع الدولي التي تجسدت في العديد من القرارات التي صدرت عن هذه الجمعية .

في مثل هذا الشهر من عام ١٩٤٧ ، صدر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (د - ٣) لعام ١٩٤٧ القاضي بتقسيم فلسطين وانشاء مايسمى دولة اسرائيل على جزء من الاراضي الفلسطينية .

وكان هذا القرار بمثابة بطاقة العبور التي استندت اليها الصهيونية العالمية وحلفاؤها في انشاء كيان دخيل على المنطقة ، كخطوة أولى ، ومن ثم توسيع وتعزيز هذا الكيان بشكل متواصل من أجل خدمة الاهداف التي أنشئ من أجلها ، والتي باتت معروفة للجميع .

ومنذ صدور قرار التقسيم هنالك مهاجرون الى فلسطين بالترغيب ومهاجرون من فلسطين بالترهيب .

أما المهاجرون الى فلسطين فهم أولئك الذين يتوفر فيهم شروط كونهم يهودا ، بغض النظر عن أي عوامل أخرى ، وبالتالي أصبح كل يهودي هو مواطن في اسرائيل ، أي على أرض فلسطين . أما المهاجرون من فلسطين فهم أولئك الفلسطينيون ، سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين ، أصحاب الأرض الحقيقيون الذين يتم اجبارهم على ترك أرضهم وممتلكاتهم ، تحت ضغط الممارسات التعسفية والعنصرية التي أصبحت نهجا قائما بذاته في الفكر الصهيوني المعاصر .

إن اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي أنشئت بناء على قرار من الجمعية العامة ، بمعنى أنها لا تملك أي أساس قانوني أو مادي لوجودها سوى ذلك القرار ، ودعم بعض القوى الدولية وخاصة الغربية .

كذلك فإن اسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي أنشئت على أساس العنصرية الدينية ، أي دولة دين واحد هو اليهودية ، ومع أنه ليس لدينا أي شيء ضد الدين اليهودي ، فإننا ضد استغلال الدين لتكريس العنصرية السياسية وفي هذه الحالة بهدف حرمان الشعب الفلسطيني صاحب الحق من ممارسة حقوقه .

واسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تستمد مقوماتها المادية والبشرية والسياسية من خارج حدودها ، وذلك عن طريق الدعم الذي تلقتة وتلقاه منذ انشائها حتى الآن .

وأخيرا ، فإن اسرائيل هي تلك القاعدة التي زُرعت عنوة في محيط لا يمكن أن تتجانس أو تتكامل أو تتفاعل معه . لأنها تمثل فكرا ونهجا غريبا عليه . من هذه الحقائق يتجلى لنا أننا أمام وضع فريد عندما نتحدث عن قضية أو مشكلة فلسطين . كما تفسر هذه الحقائق المواقف السياسية الحاضرة بشكل مجرد ، حيث أن اسرائيل دولة لا حدود لها ، بل انها تنتهج سياسة الأمر الواقع ، باعتبار حدودها في مدى ما تستطيع قواتها العسكرية الوصول اليه . ولا يشعر سكانها وهكذا الحال بالاكتماء بالأرض التي اغتصبوها لانهم يرغبون في اغتصاب غيرها وفي التوسع . وكذلك لا يستطيع ماستها المفامرة بقبول السلام كمبدأ لحل القضية ، لأنه في هذه الحالة تفقد اسرائيل مبررات وجودها الاساسية . وبالتالي فإن اسرائيل في وضعها الحاضر مثل المجرم الذي يشعر بجريمته وبالتالي لا يجد بدا من الاستناد الى السلاح في وجوده خارج القانون .

لقد ولدت اسرائيل خارج القانون واستمرت كذلك . هذا ماتفصح عنه المذكرة

التي أعدت عام ١٩١٩ حين كتب اللورد آرشر بلغور واضع وعد بلغور مايلي :

"إن الدول العظمى ملتزمة بالصهيونية ، والصهيونية سواء كانت على حق أو على باطل ، وسواء كانت صالحة أم طالحة لها جذور ممتدة في التاريخ السحيق ، وفي احتياجات الحاضر وفي تطلعات المستقبل . إن هذه الجذور أعمق بكثير من أماني ومشاعر ٧٠٠ ألف عربي يعيشون الآن في تلك الأرض القديمة" .
(كريستوفر مايكس ، مفترق الطرق الى اسرائيل ، ص ٥)

هذا ما قاله بلغور سنة ١٩١٩ ، يوم كان اليهود لا يشكلون سوى ٦٠٠ ٥ نسمة من أصل ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة في فلسطين ولا يملكون سوى ٢ في المائة من الأراضي ، وذلك حسب وثائق حكومة الانتداب البريطانية .

وقد اقتبست قوله لأنه يلخص بمنتهى الصراحة موقف عدد من الدول الغربية وموقف التيارات الصهيونية من قضية جوهرية تسببت في خلق مشكلة فلسطين ، وبالتالي الصراع العربي الاسرائيلي . انها قضية حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني . هكذا كان موقف الدول الغربية المؤثرة في السيادة الدولية قبل حوالي ٧٠ عاما ، وهكذا مع الالف هو اليوم .

إن بلغور لم يكن بالطبع يعبر عن أماني اليهود ، بل كان في الحقيقة يعبر عن أماني الاستعمار ، وهذا يفسر لماذا احتضنت الدول الاستعمارية الحركة الصهيونية واسرائيل خلال العقود المتوالية .

لقد احتضنت بريطانيا الحركة الصهيونية بصفتها دولة الانتداب على فلسطين التي أن تم انشاء اسرائيل ومن بعدها الى عام ١٩٥٦ ، عندما وقع العدوان الثلاثي على السويس . ثم تولت فرنسا رعاية اسرائيل منذ عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٧ ، حين وقع العدوان الاسرائيلي على مصر وسوريا والاردن ، ثم تولت الولايات المتحدة المهمة بعد ذلك بصفتها الوريث الشرعي لحقبة ما بعد الاستعمار التقليدي .

لم أكن أود أن أتطرق الى الماضي ، ولكن الماضي يفسر الحاضر ويلقي ضوءا على المستقبل . وعندما نقف جميعا اليوم لنبحث عن الحل لهذه المشكلة المستعصية فإننا لسنا الوحيدين في هذا المضمار ، فقد سبقنا اليها الكثيرون منذ نشوئها ، ولكن جهود

من سبقونا قد اصطدمت بنفس العقبة ، وهي أن لدينا في كل مرحلة بلغورا جديدا ، وهناك دائما ماكسيم رودنسون الذي لخص العقلية الاستعمارية بشكل دقيق حين قال :

(تكلم بالانكليزية)

"كل أرض تقع خارج ذلك العالم (اوروبا) كانت تعتبر فارغة - وليس من السكان ، بالطبع ، ولكن تشكل نوعا من الفراغ الثقافي ، ولذلك فهي مواتية للاستعمار" . (ماكسيم رودنسون ، اسرائيل والعرب ، ص ١٤)

(واصل الكلمة بالعربية)

لقد تفاقمت الأوضاع في الشرق الأوسط بحيث أصبح من الصعب على الكثيرين تمييز معالمها اما جهلا أو تجاهلا ، مما جعل البعض يتحدث عن الازمة دون أن يتناول جوهرها ، أو ينساق وراء الظواهر اليومية ، دون أن يجهد نفسه في قراءتها وتفسيرها . ويسعى البعض ، عنوة أو تظليلا ، الى تجنب الحديث في الموضوع الاساسي بالنسبة للشرق الأوسط عن طريق ربط هذه القضية بالارهاب الدولي .

إن هذا الربط هو محاولة واضحة من قبل بعض الدول للتهرب من مسؤولياتها في نشوء الازمة واستمرارها ، عن طريق خلق مبررات غير موضوعية للاستمرار في سياستها الداعمة للممارسات الاسرائيلية والاحتلال الاسرائيلي .

لقد كنا نأمل من تلك الدول أن تتوجه مرة واحدة الى صلب الموضوع ، وان تناقش بطريقة موضوعية ، أسباب ومعوقات إقرار السلام في الشرق الأوسط . لقد سبق أن أشرت بشكل مفصل في الدورة الماضية أن اسرائيل غير راغبة وفي غير حاجة الى السلام ، وهذا ما أكدته احداث السنة المنصرمة حيث اصطدمت جميع جهود السلام بمخرة الرفض الاسرائيلي المبني على التأييد المطلق من بعض القوى العالمية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة .

وإننا مازلنا عند قناعتنا ، بأن الأمم المتحدة ، بما تمثله من مبادئ وأهداف ، هي الإطار الطبيعي لحل هذه المشكلة التي ولدت في أروقتها ، وإن هذا هو مبعث تمسكنا بقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم القاضي بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة .

وإن انعقاد هذا المؤتمر ، وبالتالي نجاحه ، يرتبطان أساسا بإجراء تغييرات أساسية في السياسات المتبعة من جانب بعض القوى العالمية ، وبالذات استخدام التأييد المادي والسياسي والمعنوي الذي تقدمه هذه القوى لإسرائيل وربطه بموقفها من عملية السلام ، والكف عن استغلال سياسة الأمر الواقع الإسرائيلي في بناء استراتيجياتها في المنطقة .

العربية المتحدة

إن اسرائيل كانت دائما ومنذ وجودها عنصر عدم استقرار . وإن استمرار عدم الاستقرار هذا لابد أن ينعكس بشكل سلبي على الأمن والسلام العالمي وبالتالي على مصالح الاطراف التي تدعي حرصها على هذه المصالح .

ومهما بدا مظهر الامر الواقع الحاضر ملائما لبعض الاطراف ، فإن الانسياق وراء المظهر الخادع ، إنما هو مجاف لاحتمالات المستقبل المروعة . وإن تجاهل المعطيات الاساسية لاستمرار الازمة ليس هو الطريق الامثل الى تسويتها ، كما أثبتت ذلك العقود الاربعة الماضية . وإن العرب كأمة قد ودعوا الى الابد مرحلة الخضوع للاستعمار ، مهما بدا وصولهم الى التحرر متعشرا بعقبات الضغوط والعدوان والممارسات التمييزية والتهديدات العسكرية .

إن الامارات العربية المتحدة تؤمن ، بشكل قاطع ، بأن السلام قد أصبح مطلوبا في الشرق الاوسط أكثر من أي وقت مضى ، وإن السلام الذي نريد أن يكتب له الاستمرار لابد أن يقوم على المعطيات الموضوعية لأسباب الصراع . ومن هذه المعطيات أن هناك شعبا لابد أن يستعيد حقوقه وهو الشعب الفلسطيني ؛ وإن هذه الحقوق هي العودة الى بلاده وتقرير مصيره وبناء دولته المستقلة . ان هذا الشعب قد أفصح عن رأيه في جميع المناسبات ، باعتباره منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد .

وعندما يكون المجتمع الدولي مستعدا للتعامل مع هذه لمعطيات فإنه يكون قد ساهم فعلا في رصف طريق السلام في الشرق الاوسط .

السيد بيال داس (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ان قضية

فلسطين والحالة المتأزمة في الشرق الاوسط هما من الامور التي نوقشت باتصال في الامم المتحدة طوال عقود مضت . وقد اتخذت الجمعية العامة ومجلس الامن العديد من القرارات حول شتى جوانب المشكلة ، إلا أنها ظلت جميعها دون تنفيذ . ونحن نؤمن أن التسوية العادلة للقضية الفلسطينية هي العنصر الحيوي في السعي الى تسوية سياسية عادلة ودائمة في الشرق الاوسط .

ان نضال شعب فلسطين منذ بداية القرن كان ملحمة من البسالة والتضحية ، ومن الحزن والالام ، ومن وعود نُكثُ بها ومن آمال محبطة . ونحن في الهند نعتبر كفاح الشعب الفلسطيني من الحركة الواسعة ضد الحكم الاستعماري والاضطهاد .

ومنذ حوالي أربعين سنة اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يوصي بتأسيس دولتين في فلسطين: دولة يهودية ودولة عربية . وبينما وجدت اسرائيل طريقها الى الوجود ، لم تظهر حتى الان دولة فلسطينية . ومنذ ذلك الحين شاهد الاقليم تطاحنا وتوترا وموتا ودمارا على نطاق واسع . واسرائيل تحتل الآن اراض عربية فوق مساحة اراضيها الاصلية . وقد ألقى بالملايين من اللاجئين الفلسطينيين خارج ديارهم ، واضطروا الى العيش في أماكن اخرى . واولئك الذين ظلوا في الاراضي المحتلة يواجهون سياسات التمييز والارهاب والاستغلال والإذلال . وفي الواقع ان التوسع المستمر في المستوطنات في الاراضي المحتلة في الضفة الغربية يعني ادماج تلك الاراضي باسرائيل . وما فتئت قبضة اسرائيل الخانقة حول الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة تشدد يوما بعد يوم .

وقد استمعنا مرارا وتكرارا الى ذريعة مفادها ان اسرائيل تقوم بتلك الاعمال لأسباب أمنية . ومن البديهي ان الامن حيوي ومهم لجميع دول المنطقة بلا استثناء . لكن من غير المقبول ان يكون أمن دولة واحدة أهم من أمن كل الدول الاخرى . ان اسرائيل تحاول تحقيق تغييرات جغرافية/سياسية وديموغرافية دائمة في المنطقة على حساب الشعب الفلسطيني . ولا بد من الحيلولة دون ذلك لان هذه السياسة تزرع بحد ذاتها بذور الانفجار والصراع الواسع النطاق .

لقد بذل المجتمع الدولي جهودا للتوصل الى حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين . وقد تلتقت هذه الجهود زخما جديدا بانعقاد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في جنيف في آب/أغسطس - ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ . وقد دعا اعلان جنيف الذي صدر في نهاية المؤتمر الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط على أساس مبادئ الميثاق وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بهدف ايجاد تسوية شاملة عادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي يكون من عناصرها الاساسية اقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين . وكان من المتوخى ان ينعقد مؤتمر السلم المقترح تحت اشراف الامم المتحدة بمشاركة جميع الاطراف في النزاع العربي الاسرائيلي ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والدول المعنية الاخرى على قدم المساواة .

وفي هذا السياق مُنح مجلس الامن المسؤولية الرئيسية لوضع الترتيبات المؤسسية المناسبة لضمان الاتفاقات التي يتوصل اليه المؤتمر وتنفيذها . وجرى التأكيد على أهمية عنصر الوقت في بلوغ الحل العادل . كما جرى التأكيد على أن الحلول الجزئية ليست كافية وأن التأخيرات في ايجاد الحل الشامل لن تزيل التوترات من المنطقة . وقد حازت توصيات مؤتمر جنيف على التأييد الساحق في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ومن الجدير بالذكر أن القرار ٤٩/٣٩ دال طلب من الامين العام أن يواصل العمل ، بالتشاور مع مجلس الامن ، بغية عقد مؤتمر السلم . اننا ممتنون للامين العام على الشروع بعملية المشاورات . وردا على الامين العام ، أعربنا عن موافقتنا العامة على خطة العمل التي اقترحها، واقترحنا في الوقت نفسه الابقاء على قسط من المرونة في اختيار المشتركين في المؤتمر .

وكان رأينا أن الحالة في الشرق الأوسط تقتضي اتخاذ تدابير تحضيرية عاجلة حتى يتسنى عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن . وبينما أبدت غالبية الدول التي تم التشاور معها موافقتها على مؤتمر السلم المقترح فاننا نأسف بشدة لعدم تمكن البعض الآخر من الموافقة . ويذكر تقرير الأمين العام A/41/768 أن التوافق في الآراء لم يتحقق حتى الآن بشأن عقد المؤتمر الدولي تمشيا مع المبادئ التوجيهية التي أرستها الجمعية العامة . وفي الوقت ذاته ، نلاحظ بارتياح أن الأمين العام وجد أن فكرة مؤتمر السلام الدولي تحظى بتأييد متعظم وأن عددا من الاقتراحات الاجرائية قد طرحت في امتالات شائبة شملت الاطراف في المنطقة وغيرهم من المهتمين بتسوية هذا النزاع الذي طال أمده .

ويود وفدي أن يسلّم بالدور الهام الذي اضطلعت به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تحت قيادة رئيسها في ايجاد تسوية عادلة لقضية فلسطين . وكدولة عضو في هذه اللجنة أيدت الهند اللجنة في جهودها لضمان حقوق الشعب الفلسطيني والنهوض بقضيته . ورغم أن التوصيات الأساسية الصادرة عن اللجنة لم تنفذ حتى الآن فإن انشطتها خلال السنوات المنصرمة قد أدت الى زيادة دعم المجتمع الدولي لقضية فلسطين .

لقد اصبحت مشكلة فلسطين تحديا عظيما لضمير الانسان . ان مرور الوقت سيزيد تدريجيا من صعوبة امكانيات تسوية المشكلة الفلسطينية عن طريق المفاوضات السلمية . ومع ذلك سيواصل الشعب الفلسطيني ثورته التي لم تنته بعد . وفي هذا المعنى ، سيتلقى تأييد الاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي .

ان قضية الشعب الفلسطيني قضية عادلة وقد برهن التاريخ انه ، رغم صعوبة الطريق ، ستسود العدالة في النهاية .

السيد مارينسكو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نظرا للحالة

الدولية الراهنة وخطورتها وتعقدها واستمرار المواجهة العسكرية المباشرة في الشرق الأوسط وعدم وجود نتائج ملموسة فيما يتعلق بالتسوية السياسية للمشاكل التي تواجه

شعوب هذه المنطقة ، لا يزال الخطر يهدق بالسلم والامن الاقليميين والدوليين وما تزال شعوب المنطقة تتعرض لمعاملة جديدة . ويؤدي استمرار الاحتلال العسكري الاسرائيلي للأراضي العربية الفلسطينية المحتلة وعدم التوصل الى حل للمشاكل التي تواجه سكان الاقاليم وشعوب المنطقة الى تدهور النزاع في الشرق الاوسط وتترتب عليها آثار غير مرئية على السلم والامن الدوليين . وفي اعتقادنا - الذي تؤكد أحداث التاريخ - ان وجود الصراعات في شتى مناطق العالم يؤدي الى تفاقم الحالة العالمية وزيادة خطر تعميم الصراع وتحوله الى انفجار شامل مع ما يترتب على ذلك من آثار وخيمة للغاية . وقد أوضحت الأحداث الأخيرة في الشرق الاوسط وعلى النطاق الاوسع ان النزاعات وأسباب الصراع لا يمكن أن تحل بالوسائل العسكرية أو بغرض مواقف القوة بل عن طريق المفاوضات وحدها . ومرة اخرى برهن ، لو كانت هناك حاجة الى برهان ، على انه لا يمكن ايجاد حل للمشاكل المعقدة في الشرق الاوسط الا على اساس التسوية الشاملة التي تأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الاطراف المعنية ، وفي المقام الاول ، المصالح الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والتي تمثل المسألة الاساسية لاقامة سلم عادل ودائم في المنطقة .

وتشاطر رومانيا القلق الذي يساور المجتمع الدولي ازاء تدهور الحالة في الشرق الاوسط ، والافاق في حل مشكلة الشعب الفلسطيني ، وعدم احراز أي تقدم في السعي الى ايجاد حلول تؤدي الى اقامة حل عادل ودائم في المنطقة . وأكدت رومانيا دائما ، في جهودها الرامية الى ايجاد تسوية في الشرق الاوسط ، الحاجة الى اتخاذ اجراء عملي يؤدي الى حلول عادلة تأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع شعوب المنطقة والسلم والامن الدوليين . وبهذه الروح ، عمل بلدي ويواصل العمل من أجل ضمان اجراء مفاوضات بين الاطراف المعنية ترمي الى ايجاد حل شامل وتحقيق السلم العادل والدائم في الشرق الاوسط .

وان رومانيا والرئيس نيكولاي شاوشيسكو يفتقدان ان المشكلة الاساسية لازمة الشرق الاوسط تكمن في ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك انشاء

دولته المستقلة على ترابه الوطني . واننا نواصل الاعتقاد بأن الشعب الفلسطيني ، كغيره من الشعوب ، له الحق في تنظيم حياته وفقا لتطلعاته دون أي تدخل خارجي ، وانه لا يمكن للسلام الذي طالبت الحاجة اليه في الشرق الاوسط أن يتحقق حتى يمارس الشعب الفلسطيني حقوقه . وينبغي تمكين الفلسطينيين من أن يقرروا بانفسهم في حرية واستقلال طريقة تحقيق آمالهم المشروعة ومسار تنميتهم المستقلة . وفي رأي رومانيا ورئيسها انه دون تحقيق الاهداف الاساسية ، الا وهي تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإنشاء دولته المستقلة ، فإن تسوية المشكلة الفلسطينية أمر غير ممكن . وتقع على عاتق الفلسطينيين أنفسهم والدول العربية الاخرى المعنية مسؤولية تحديد الطريقة التي ينبغي أن تتحقق بها التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني .

وتعتقد رومانيا انه ، بصرف النظر عن الطريقة التي تتحقق بموجبها هذه التطلعات العادلة ، ينبغي للشعب الفلسطيني ان يكون قادرا على تقرير مستقبله التنموي بطريقة مستقلة .

وفي إطار الجهود التي تبذل على المستوى الدولي من أجل ايجاد حل عادل ودائم للحالة في الشرق الاوسط وتسوية سياسية تفاوضية ، ينبغي لنا أن نشير الى الاقتراح المشهور الذي طرحه رئيس رومانيا في عام ١٩٧٨ من أجل عقد مؤتمر السلام الدولي في المنطقة . وقد حظي هذا الاقتراح بتأييد وتفاهم متزايدين وصادقت عليه الجمعية العامة .

وعن طريق الامين العام طلب رأي الاطراف المعنية والدول الاعضاء فيما يتعلق بالوسائل والطرق العملية لعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط . وفي ظل الظروف الراهنة ، نعتقد أن جميع الاطراف المعنية والمهتمة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وكذلك اسرائيل والاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ينبغي أن يشتركوا في ذلك المؤتمر . ومن أجل الترتيبات اللازمة ، يمكننا أن نجد الشكل الملائم الذي يمكننا من تحقيق الاهداف المنشودة ، مثل انشاء لجنة تحضيرية تشترك فيها مباشرة منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل .

وفي رأينا أن مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الأوسط - وفي المقام الأول تسوية مشكلة الشعب الفلسطيني - يتطلب اجراء حوار بين البلدان المعنية بغية التوصل الى اتفاق مناسب بشأن تنظيمه وأهدافه . ويمكن أن تجرى تلك الاتصالات التمهيدية تحت اشراف مجلس الأمن أو ممثلين عن الأمم المتحدة . ورومانيا ورئيسها على اقتناع راسخ بأنه لا يمكن تصور انعقاد مؤتمر دولي دون أن تناقش جميع الأطراف المعنية بصورة مباشرة المشاكل التي قد تثار في مثل هذا المؤتمر .

ولما كانت المشاكل لا تحل الا عن طريق التفاوض فمن الطبيعي انه متى قبلت فكرة عقد المؤتمر الدولي لا بد من اجراء حوار تمهيدي تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل تحت اشراف الأمم المتحدة .

ويرى وفدنا أن إطالة نطاق الاتصالات ، وعملية تبادل الآراء الصادقة الصريحة ، وامكانيات التغلب على الافكار المسبقة ، والموافقة على اجراء حوار هي بدائل ضرورية عن ادامة حالة الصراع في المنطقة وتمعيد خطورته ولوضع حد لذلك الوضع الخطير السائد في الشرق الأوسط . وينبغي أن يتلاشى الخوف من اللقاءات والمناقشات . ولا بد لكل من يرغب في حل مشاكله ان يدرك انه لا يستطيع أن يطلب من شخص آخر ان يقوم بحلها نيابة عنه . وعلى كل طرف أن ينهض بالمسؤولية المباشرة عن مشكلته . ومما لا شك فيه أن المؤتمرات الدولية والدعم الدولي مطلبان أساسيان ولكن لا يمكن الاستعاضة بهما عن مسؤولية الدول والمنظمات المعنية مباشرة بحل تلك المشاكل .

وفي هذا الصدد ، يؤمن بلدي إيماناً راسخاً بضرورة تسوية جميع المشاكل القائمة بين الدول بالوسائل السياسية وحدها ، من خلال المفاوضات والحوار المباشر . أما استخدام القوة ، أي الاسلوب العسكري فهو اسلوب غير اخلاقي وغير شرعي من وجهة نظر القانون الدولي بالاضافة الى انه يمكن ان يزيد من تعقيد المشكلة وخطورتها بسبل ويجعل تسوية الصراعات على أساس عادل ودائم مستعصياً .

وفي رأينا ، أننا في حاجة الى عمل حاسم يؤدي الى اتفاقات لازالة التوتر السائد في منطقة الشرق الأوسط والذي لا ينعكس اشره السلبي على المنطقة فحسب بسبل وأيضا على تطور الحياة الدولية .

وتعتقد رومانيا ورئيسها أن تحقيق تسوية عادلة ودائمة في الشرق الاوسط يقتضي كفالة حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولة فلسطينية مستقلة وضمن استقلال جميع دول المنطقة بما فيها البلدان المعنية مباشرة - أي الدولة الفلسطينية الجديدة ودولة اسرائيل .

ويتطلب بلوغ تلك الاهداف نشاطا سياسيا ودبلوماسيا مكثفا يستهدف تعزيز السلم والانفراج والثقة والتعاون في الشرق الاوسط وفي العالم أجمع . ورومانيا عازمة على العمل في المستقبل للاسهام في الجهود الرامية الى ازالة التوتر والوصول الى تسوية سياسية للحالة في الشرق الاوسط تؤدي الى إعمال حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف ، تسوية يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تفضلع فيها بدور فعال بوصفها الممثل الحقيقي والفعلي للشعب الفلسطيني .

السيد ولد بيه (موريتانيا) : عندما يريد المرء تناول ما يمكن أن نسميه مأساة شعب أو مأساة القرن العشرين ألا وهي القضية الفلسطينية فإنه يجد نفسه أمام موضوع مؤلم وهو أن الشعب الفلسطيني سلبت أرضه ظلما وعدوانا من قبل قوة أجنبية غازية .

كيف تم ذلك ؟ وما هي الدوافع ؟ وهل يمكن أن يستمر التاريخ في خطيئته ؟ وما هو واجب المجتمع الدولي تجاه الشعب الفلسطيني المكافح ؟ هذه كلها موضوعات هامة الا اننا لسنا بحاجة الى التذكير او الاقناع بأن الشعب الفلسطيني تعرض لاحتلال الوطن والطرده والتشريد منذ أكثر من ربع قرن وانه يناضل نضالا لا هوادة فيه من أجل استرجاع حقوقه المقتضية .

انني في غنى عن الاطالة اذ أن مأساة فلسطين معاصرة لاغلبيتنا هنا وليس هناك من لم يسمع صيحات الاستنكار لما حدث للشعب الفلسطيني تتردد أصدائها في الافق .

إن موريتانيا ترى أن القضية الفلسطينية هي سبب النزاع ومحوره في الشرق الاوسط ، وانه يجب الاخذ بعين الاعتبار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك

حقه في تقرير المصير والاستقلال تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ودعم هذه المنظمة للمشاركة في كل المباحثات التي تتعلق بمصير الشعب الفلسطيني .

كما ترى بلادي ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف .

إن الأمم المتحدة عليها واجب تجاه الشعب الفلسطيني ومن ثم فإننا نأمل أن تكشف جهودها ومساعدتها من أجل إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية ، حل يضمن انسحاب اسرائيل من فلسطين وباقي الاراضي العربية المحتلة ، ويكفل للشعب الفلسطيني المناضل ممارسة حقوقه المشروعة في العودة الى وطنه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين .

من الواضح أن اسرائيل متمادية في تحديها للرأي العام العالمي وقرارات الأمم المتحدة ، حيث انها تواصل قمع وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية كما انها اثبتت رفضها التام لكافة المبادرات الهادفة الى تحقيق السلام ، بما فيها قرار الجمعية العامة الداعي الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ، وانه على منظمنا ادانة الممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة الموجهة ضد السكان العرب وضد الاماكن المقدسة .

كما انه على منظمتنا تنشيط عملية عقد المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط والعمل على ازالة العوائق والعقبات التي تحول دون عقده ، ومواصلة التأكيد على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والدفاع عنها بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة .

وفي الختام أود أن أؤكد أن موريتانيا ، حكومة وشعبا ، متواصل تأييدها الكامل للشعب الفلسطيني الى ان ينال حقوقه الكاملة .

السيد فالديراما (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لاتزال

القضية الفلسطينية على جدول أعمال الجمعية منذ انشاء الامم المتحدة . وقد أودت بالعديد من الأرواح وولدت جوا من عدم الثقة ونغمت حياة شعوب كانت ، لولاها ، تعمل معا من أجل صالحها وصالح جميع شعوب المنطقة .

وقد آن الاوان لكي تقوم الامم المتحدة ، في السنة الدولية للسلام هذه ، بحل قضية فلسطين ، ليتسنى لنا أن نستهل عهدا من التعاون الدولي ، تستحقه شعوب الشرق الاوسط وشعوب العالم .

إن أسس حل القضية الفلسطينية حلا سلميا وعادلا موجودة في قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) ، اللذين يحظيان بتأييد يكاد يكون عالميا . وان الغلبين لاتزال تؤيد هذين القرارين وتؤيد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في ممارسة حق تقرير المصير . وفي نفس الوقت ، تؤيد الغلبين حق جميع دول المنطقة في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها . كما أننا نعتز أيضا بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

إن الغلبين تعتقد انه لا يمكن التوصل الى حل عادل ودائم إلا اذا احترمت جميع الاطراف المعنية قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) . وتؤيد الغلبين اقتراح عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة ، بمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بالاضافة الى أعضاء مجلس الامن الخمسة الدائمين ، بغية حل القضية الفلسطينية حلا نهائيا من أجل المنفعة والمصالح الدائمة المتبادلة للجميع ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبعا لقرار الجمعية العام

٤٧٧ (د - ٥) ، المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ ، اعطي الكلمة للأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية .

السيد القرا (جامعة الدول العربية) : يتساءل المرء عن جدوى مواصلة

الحديث عن القضية الفلسطينية هنا ، بينما تقوم قوات الاحتلال الاسرائيلي على ارض الواقع هناك ، بفرض حقائق جديدة على ارض اغتصبها وطردت منها اصحابها الشرعيين . وإذا كان لسياسة فرض الامر الواقع وخلق حقائق جديدة في الميدان ، انعكاسات خطيرة على الصعيد الاقليمي ، فان لسياسة تصعيد التسليح النووي لتشبيت هذه الحقائق وحماية مكاسبها التوسعية انعكاسات اخطر على الصعيدين الدولي والانساني .

فمنذ حوالي عقدين ونيف من الزمان ، واسرائيل تبني لنفسها قوة نووية ضاربة تغذي طموحاتها . وكنا قد حذرنا العالم منذ الخمسينات ، ومن على هذه المنصة ، ان السلطات الاسرائيلية تعمل لمنع القنبلة النووية في منطقتنا ، وحذرنا من النتائج الخطيرة المترتبة على ذلك ، غير ان المجتمع الغربي مكت على كل ما كان متوفرا من المعلومات ، ويواجه العالم اليوم وضعا لا يجوز ولا ينبغي السكوت عليه .

تتوالى السنون وتعود القضية الفلسطينية من جديد أمام الجمعية العامة . والامال في نهاية عادلة للنزاع العربي - الاسرائيلي ، تبتعد اكثر فأكثر بسبب استمرار القمع والاضهاد والتشريد والتوسع .

لقد اخذت اسرائيل تلجأ الى الدعايات والمراوغات لكسب عطف الراي العام العالمي . واخذت تعمل على تشويه صورة الانسان العربي بواقعة حملة اعلامية شرسة ، خلقت في الغرب موجة من الشك إزاء العرب ، تستغلها اسرائيل لتمرير تهديداتها بطرد السكان العرب من الاراضي المحتلة ، وتشبيت سيطرتها نهائيا عليها . كما تحاول الاستفادة من ذلك لزعزعة إيمان المجتمع الدولي بشرعية الحقوق التي سبق أن أعتترف بها للشعب الفلسطيني ، والاساءة للعلاقات الودية القائمة بين معظم الدول الغربية والدول العربية .

وأصبح من الصعب الكلام بالمنطق السليم والصحيح والمريح في قضية تغلب فيها ،
أو يكاد ، أسلوب المراوغة والخداع ، ونال فيها الطرف المخادع مكاسب على حساب الحق
والعدل ، وبدعم واسع من جهات دولية معروفة . ان سر المعادلة القائمة في الشرق
الاطوسط ، يكمن في انصياع جانب من الرأي العام العالمي وراء خدعة القرن العشرين .
حيث نجح زعماء الصهيونية الى حد بعيد في إخفاء الصورة الحقيقية لاسرائيل ، وإبراز
صورة مصطنعة لدولة ديمقراطية متحضرة مسالمة تدافع عن قيم العالم الحر . ورغم أن
الخدعة لا تنطلي على المجتمع الدولي ، فان مواقف الولايات المتحدة الامريكية في مجلس
الامن توفر لاسرائيل الحماية المطلوبة ، لمواصلة احتلالها لاراضي الغير ، وممارسة
سياسة إرهابية ضد السكان العرب ، وتنفيذ عمليات عسكرية عدوانية ضد أقطار عربية من
غير أن تنال العقوبات الرادعة .

إن الأعمال الإرهابية الاسرائيلية متنوعة ومتعددة وتتناول جميع مجالات الحياة
الفلستينية . كما تصيب الفلستينيين بصفة فردية وجماعية في أشخاصهم وحررياتهم
وممتلكاتهم ومؤسساتهم الدينية والاجتماعية والثقافية .

في الضفة الغربية وقطاع غزة تصاعدت موجة الاستعمار والامتيطان واصبحت المستعمرات قواعد تنطلق منها عمليات المستوطنين الاسرائيليين للاعتداء على المواطنين العرب ومنعهم من حراثة اراضيهم وتدني المساجد والكنائس ، بينما تزيل سلطات الاحتلال مخيمات اللاجئين مثل مخيم البريج والنصيرات في قطاع غزة ، وذلك لاقامة المستوطنات الصهيونية على حساب تشريد المواطنين الفلسطينيين . وكانت النتيجة ان بلغت المستعمرات المقامة في الضفة الغربية وحدها منذ ١٩٦٧ حتى الان ١٢٩ مستعمرة ، يسكنها اكثر من ٦١ الف مستوطن فيما بلغ مجموع الاراضي المصادرة اكثر من نصف اراضي الضفة الغربية وبلغ المعدل السنوي للمواطنين العرب المهجرين من الضفة الغربية ٣٠ الف مواطن طردوا من ديارهم بشتى انواع الارهاب من سف المنازل جماعيا وفرديا وتماريح الخروج دون عودة والحاق العائلات بالمبعدين وغير ذلك . وتكتسي المخططات الاستعمارية الاستيطانية التي رسمتها الوكالة اليهودية ، والتي تغطي الفترة الزمنية حتى عام ٢٠١٠ ، طابعا ارهابيا لانها تقوم على الاستمرار في تطويق المدن والقرى الفلسطينية وتشجيع استيطان اليهود المتطرفين في المستوطنات المجاورة للتجمعات السكنية العربية ، وترمي في النهاية الى تفريغ الاراضي المحتلة من السكان العرب .

وراء هذه السياسة الاسرائيلية التي تستمر تحت غطاء الاسباب الامنية ، تقف شعارات عنصرية تعلنها صراحة الجماعات الدينية المتزمتة التي تتزعم الارهاب الديني ، والتي اكتسبت قوة سياسية وشعبية متزايدة داخل الكنيسة وداخل المجتمع الاسرائيلي ، ونجحت في عسكرة الشبيبة الدينية ، وفي الهيمنة على مستوطنات المناطق المحتلة . وقد اقرن تعاضم الكتل الدينية المتطرفة امثال جماعة "غوش ايمنييم" واتباع الحاخام المتطرف مائير كهانا ، اشد اشكال العنصرية الصهيونية تطرفا باسم الدين اليهودي والنقاء الديني للدولة . ينادون بطرد العرب كلهم من فلسطين والعودة الى وسائل القتل والتشريد ، بحيث يصعب تصور الحدود التي سيقف عندها الارهاب العنصري الاسرائيلي ، الذي يعاني المواطنون العرب المسلمون والمسيحيون يوميا من

ممارساته البشعة ، والذي يهدد مباشرة الحرم الاسلامي القدسي بمسجديه الاقصى وقبة الصخرة ، والحرم الابراهيمي والكنائس المسيحية ، بل يهدد السلم في المنطقة ، لطبيعة الجرائم التي يرتكبها في الاراضي العربية وفي القدس وما تعنيه القدس للإنسانية .

وقد شهدنا أن أعمال الارهاب امتدت من جديد لرجال الصحافة . ماذا تقول الحكومات المؤمنة بحرية الصحافة وحرية الرأي عندما تسمع أن الصحفي أكرم هنية يواجه الآن قرار الطرد من داره وأرضه ووطنه القدس لا شيء إلا لأنه يكشف مخازني اسرائيل وأعمالها التعسفية ، وما هو معنى هذا الطرد إذا لم يكن من أجل المساس بسكان المناطق المحتلة وقمعهم ؟ وماذا يقول رجال القانون عن عقاب الطرد دون محاكمة عادلة من قبل سلطات تدعي الديمقراطية ؟ وماذا تقول هذه المنظمة الدولية عن قول بعض المسؤولين الاسرائيليين - بدون خجل - أن الطرد قد تقرر وفقا للقانون ؟ وإذا كان هذا القانون ينافي كل ما أقرته المنظمة الدولية حول حقوق الانسان وحقه في العيش في وطنه والانتقال منه والعودة اليه ، كيف يمكن للأمم المتحدة ألا تتخذ موقفا فعلا تجاه مخالفات صارخة لأبسط قواعد القانون الدولي وتتنكر لحرية التعبير وحرية الصحافة ؟ نحن نسمع من بعض الدول الكبرى الكثير من الدفاع عن حق يهود الاتحاد السوفياتي في الهجرة من بلدهم باسم حقوق الانسان بينما لا نسمع شيئا من هذه الدول عن حق الانسان الفلسطيني في العيش في وطنه والعودة اليه ، الى أرضه وأرض أجداده . ان قضية أكرم هنية ومخالفات اسرائيل اليومية لحقوق الانسان ومواثيق جنيف ، ومكسوت الدول الغربية ، كل ذلك يقدم المثل المارخ لتناقض السياسة الغربية في مجال حقوق الانسان .

استمعنا اليوم لممثل اسرائيل يتحدث عن الارهاب ويحاول قلب الحقائق . ولا يسمح الوقت بالتحدث بعمق عن الارهاب وكيف جاء الى بلادنا المقدمة . وماكتفى بالإشارة الى بعض الجرائم الارهابية التي ارتكبها الصهيونيون قبل قيام اسرائيل . وأبدأ بجريمة تهمنا جميعا . وقد يُهم المملكة المتحدة بالتحديد التأمل في هذه الجريمة .

امامي كتاب "ليحي" لمؤلفه آربييه الياف وهو ارهابي زميل لاسحق شامير يكتب في مذكراته ويقول :

"كان يبدو لي أنني استنفدت أصاليب حرب الارهاب العادية ، وبدأت أفكر بطرق أخرى لمحاربة البريطانيين - بدأت أفكر بتلويث مصادر المياه في لندن بجراثيم الكوليرا . كان ذلك في مطلع عام ١٩٤٨ . كان يبدو ان حربنا جرثومية من شأنها الحاق ضربة قوية تهز كيان بريطانيا وتدفع الى الامم وبقوة نضالنا من أجل تحرير بلادنا" .

"أرملت - يقول أرنيه - من أجل ذلك أفضل شبابنا في باريس وهو "برتران" الذي كان مسؤولا عن دائرة المياه في بلدية باريس ، وقد ذهب في اجازة الى لندن في بادئ الامر كي يتعرف على مصادر المياه التي تغذي لندن ، وكيفية الوصول الى هذه المصادر وتلويثها بجراثيم مرض الكوليرا حتى يقع الوباء في لندن" .

هذا الارهابي يرمل المسؤول عن مصادر المياه في باريس الى لندن ليقوم بعملية تلويث كل المياه بالكوليرا للقضاء على مئات الالوف من سكان لندن .

"ففي معهد باستير في باريس الذي كان من المقرر أن يزودني بكميات من جراثيم مرض الكوليرا كان يعمل عدد كبير من الأطباء اليهود ، وكانوا متحمسين لاملوب منظمة "ليحي" في حربها ويعتبرونه الطريقة المثلى لتحقيق الاستقلال . كنا بحاجة الى مئات الزجاجات التي تحتوي على أقوى جراثيم الكوليرا ، وذلك حتى نتمكن من ايصال هذه الجراثيم الى كل بيت في لندن . على أي حال طلبت من الأطباء اليهود في معهد باستير تزويدي بالف زجاجة من جراثيم الكوليرا . بدأ الأطباء فوراً بتحضير الكمية المطلوبة . وبدأت بإعداد عشرة من خيرة رجالنا لكي يقوموا بمهمة نقل الزجاجات الى لندن وافرغها في مصادر المياه في لندن" .

"... وضعت الزجاجات بعد تجهيزها بالجراثيم في حقائب وكانت جاهزة

للنقل . غير أن العملية توقفت بعد أن صدر قرار التقسيم" .

كادت أن تنفذ العملية لولا أن قرار التقسيم قد صدر فتوقفت . كان يمكن لمكان لندن جميعا أن يصابوا بوباء الكوليرا . وهذا عين الإرهاب الذي تجاهله ممثل السلطات الإسرائيلية في كلامه هذا الصباح .

وهناك جرائم أخرى ارتكبت أيضا قبل قيام إسرائيل . ماذا عن تفجير فندق الملك داود في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٤٦ ؟ ماذا عن اغتيال لورد موين في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٤ ، وتفجير سينما ركني بالقدس في ٢٩ أيار/مايو ١٩٢٩ ، وانفجار في سوق الخضار في حيفا في ٦ تموز/يوليه ١٩٢٨ ، وقتل ٧٨ عربيا وجرح ١٢٤ في انفجار مواد ناسفة في سوق الخضار في حيفا ثم زرعها داخل صناديق خضار موهبة نقلت إلى السوق على ظهر حمار ؟ ماذا عن اغتيال المندوب السامي هارولد ماك مايكل في القدس في ٣ آب/أغسطس ١٩٤٤ ، ونسف المرايا العربية في يافا في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ ، واغتيال ممثل الأمم المتحدة الكونت برنادوت في ١٧ أيلول/سبتمبر ؟

اكتفي بهذا لإظهار أن الإرهاب بدأ في الأراضي المقدمة من الصهيونية العالمية ومن الإرهاب الصهيوني ومن الأعمال التي لا تخطر على بال إنسان إلا العقل الصهيوني ، مثل عملية الكوليرا التي أشرت إليها قبل قليل .

يبدو أن السبيل إلى عقد مؤتمر دولي لإحلال السلام في الشرق الأوسط طويل ومعقد . فأمام الاجماع شبه التام الذي لقيه الاقتراح في الأوساط الدولية أعلن بيريز موافقته على عقد المؤتمر الدولي بدون شروط مسبقة ، ومعنا مندوب السلطات الاسرائيلية يكرر نفس الامطوانة بعد ظهر اليوم . لكن هل هناك شروط مسبقة أكثر من المفاوضات تجرى تحت الاحتلال الاسرائيلي ؟ أي تحت فوهة البندقية ؟ وهل بيريز وشامير ، وهما وجهان لقطعة نقد واحدة ، وجميع رجال الحكومة في اسرائيل جادون في الموافقة على مفاوضات بدون شروط مسبقة بينما هم يقومون ليل نهار بتغيير معالم الأرض وإقامة المستعمرات عليها وتهويدها وضم القدس واعتبار كامل تراب فلسطين "أرض اسرائيل" ؟ إن مندوب السلطات الاسرائيلية يعرف ان بيريز ، الذي ينادي بمفاوضات دون شروط مسبقة ، هو الذي اشترط اخضاع مشاركة الاتحاد السوفياتي لشروطه الخاصة واشترط ابعاد اشراك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، كما اشترط ألا يكون للمؤتمر أية صلاحية للتدخل في ملب النزاع العربي الاسرائيلي . بقي أن أذكر هنا بأن شامير أكد رفضه المؤتمر الدولي والتزامه بالاتفاق الائتلافي الذي تشكلت بموجبه الحكومة الاسرائيلية والذي ينص على عدم الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة والاستمرار في الاستعمار الاستيطاني .

وهذه هي كلمات شامير أمام الكنيست في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ :

"[إن حكومته] ستعمل على تكثيف المستوطنات اليهودية على كامل أرض اسرائيل الكبرى وإنه لا يوجد أي فرق بين المناطق الاسرائيلية إذ لا يوجد إلا شعب واحد هو شعب اسرائيل ولا أرض إلا أرض واحدة هي اسرائيل" .

وماذا يمكن القول عما سمعناه اليوم من المندوب الاسرائيلي وما قاله بيريز وما قاله شامير عن هذا الاتجاه الجديد ، سوى انه نوع من توزيع الأدوار والخذاع اللذين عودنا عليهما حكام اسرائيل . لهذا أقول لهذه الجمعية العامة إن الاكتفاء بالحديث عن المؤتمر الدولي في مثل هذه الظروف وبدون عمل فعال هو وهم كبير ينبغي أن يحذر العالم نتائجه .

ان تطور الازواج في الشرق الاوسط يسير فعلا في طريق يععب معه التنبؤ بمصير السلام في المنطقة ... ذلك ان خيارات مستقبل النزاع العربي الاسرائيلي ، أصبحت محدودة جدا بسبب سياسة اسرائيل العدوانية في المنطقة ، ومواقفها المتطلبية إزاء مبادرة السلام . ان اسرائيل تواصل احتلالها لجنوب لبنان ، متحدية القرارات التي تدعوها الى الانسحاب الفوري من الاراضي اللبنانية ، كما تواصل احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السورية .

لقد قدم الشعب الفلسطيني منذ وعد بلغور الكثير من ضحايا النضال ، وهو يواجه اليوم المزيد من ممارسات اسرائيل التعسفية . وميزيد هذا من صلابة ارادته وجده وعزمه وتصميمه بقيادة منظمته الشرعية على المزيد من العمل الى أن يستطيع ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة . ومتبقى الشعوب العربية وفيه له مشاركة في نضاله حتى يحقق أهدافه .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥